

THE BOOK WAS DRENCHED

TIGHT BINDING BOOK

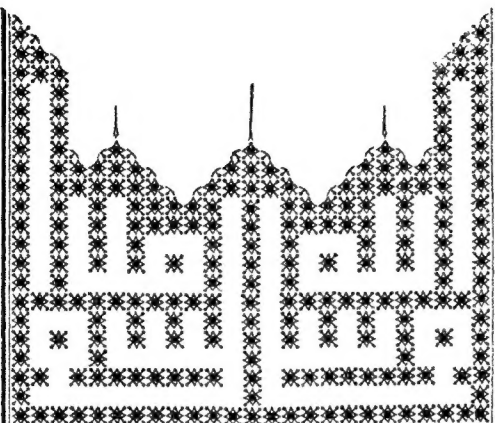
UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190473

UNIVERSAL
LIBRARY

﴿المادى﴾
النصرية لمناهير العلوم
الازهرية حضرة الشيخ نهر
الحويجى الشافعى غفر الله
له واشائحه ولوالديه
والمسلمين
آمين

﴿الطبعة الاولى﴾
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بمحوش عطى بجاليه)
(مصر المحمية سنة ١٣٠٥)
﴿هجريه﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين أما بعد فيقول الفقير إلى ربه القدير نصر الطوحى الشافعى لما تاجرت بتقديم
 مكذوب حاضرة شيخ الاسلام شيخنا وشيخ مشايخنا الأئمة الاعلام الشمس محمد الأنباري
 حفظه الله وأبقاه بجاه نبه خير أنبياء يتضمن طلب امتحان فى الاحد عشر علما المعتمد
 قراءتهم بالجامع الأزهر وهى الأصول والفقه والمعاني والبيان والسديع والمنطق
 والتوحيد والنحو والصرف والتفسير والحديث حسبما يقضيه القانون المستند بطلوه
 للعمل بقضاه أمر فى أن أتى بمقدمة تتروى تلك العلوم فبادرت بالامتنال وعلى الله
 الانكال اعلم أن تحصيل العلوم مطلقا موقوف على شروطها وأسبابها فكان النظرى
 منها متروك أيضا على ما ينتهى اليه من الضرورى والالزام الدور أو التسلسل فشرطها
 الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة والتوجه وسلامة الآلات وأسبابها النفس وهى
 جوهر مجرد عن المادة وعلاقتها به كمال النوع الانسانى وقامه والعقل وهو قوة للنفس
 بها تستعمل للعلوم والادراكات فالعقل قوة بها يحدث ما ينفع النفس فخرحت القوة التى بها
 يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة والقوة التى بها يدفع ما يضر البدن وهى العصب
 والحواس الخمس الظاهرة السمع وهو قوة فى العصب المقروش فى مقعر الصماخ يدرئ بها

قوله مطلقا أى اصطلاحية
 أولوية تصويرية أو
 تصديقية نظرية أو
 ضرورية يقينية أو ظنية
 اه مؤلف

الاصوات والنفحات وهذه القوة أفضل القوى فان الاحتمال كبر على البصر وهو قوة
 مودعة في العصبين المحوقين اللذين يتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا يصيب يدرك بها الالوان
 والاشكال وغير ذلك وهو اوسع عوالم المخلوقات الا انها فوائد نبوية . والشم وهو قوة
 مودعة في الزائدين الناضجين من مقدم الدماغ الشبهتين يحملي التذوق يدرك بها الروائح
 والذوق وهو قوة منبثة في العصب المفكروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم وتوسط
 الرطوبة العالية . والملمس وهو قوة منبثة في العصب المخاط لاكثر البدن وهذه الحاسة
 اول ما يوجد من الحواس فان اول ما يخلق في الانسان بعد خلقه في مبداء الفطرة عن العلوم
 والاحساسات حاسة اللمس يدرك بها الرطوبة واليبوسة واللين والخشونة وغير ذلك ثم
 يخلق له البصر فيدرك به الالوان ثم ينفع له السمع ثم يخلق له الذوق فيدرك به الطعوم ثم يخلق
 له الشم فيدرك به الروائح . والحواس الخمس الباطنة . الحس المشترك وهو قوة مرتبة في
 مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
 في الحواس الظاهرة ولذا يسمى حسا مشتركا . والخيال وهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
 الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات لانه خزانة للهمس المشترك . والوهم وهو قوة
 مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك بها المعاني الجزئية كالصدقات والعداوة
 في زيد . والحافظة وهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه
 القوة الواهمة من المعاني الجزئية . والمتصرفه وهي قوة مرتبة في اول التجويف الاوسط
 من الدماغ . والخبر الصادق وهو على نوعين احدهما المتوار وهو الخبر الثابت على
 الالهة قوم لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن محسوس باحدى الحواس الخمس الظاهرة
 كالخبر عن الملوكة الخالصة في الازمنة الماضية وذلك النوع يوجب العلم الضروري فانه
 يحصل به العلم حتى للصبيان الذين لا اهنداء لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات فان
 قبل خبر كل واحد لا يفيد الا الظن وضم الظن الى الظن لا يفيد اليقين فانا بما يكون مع
 الاجتماع لا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المزلف من الشعرات . والثاني خبر من
 يستحيل كذبه كالله سبحانه وتعالى والرسول والملائكة وهذا النوع يوجب العلم الاستدلالى
 لتوقف العلم منه على الاستدلال واستحضارانه خبر من يستحيل في حقه الكذب وكل خبر
 هذا شأنه فهو صادق ومضمونه واقع فلا بد في افادته اليقين من العلم بكونه كلام الخبر الواجب
 الصدق وذلك بالتواتر أو بسماع الصوت كجماع الخبرين في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن العلم بان اللفظ موضوع لعنايه وذلك بالتواتر ايضا ومن العلم بالقرائن على ارادة الخبر
 هذا المعنى من اللفظ كاصلاة الزكاة والوجدان وهو قوة باطنية في القلب لا في الدماغ
 يحس بها الفرح والغضب والشبع والجوع والخل والوجل . والخبرية وهي التكرر على
 فهم واحد تفيد العلم بواسطة قياس حتى أى غير محتاج الى الشعور بترتب مقدمته
 وتوسطه ما وافضاه الى العلم وان كنا حاضرين في الدهن كعلمك بان السقوط يسهله
 للصدغرا لان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وكل ما وجد السبب وجد

المسبب والنظر وهو ترتيب أمرين الخ (أقول) لما كان تحصيل أعلى العلوم وأصلها بطريق
 النظر والاستدلال يحتاج إلى معرفة النظرواثباته قبل الشرع في العلوم حتى يتأتى له
 تخصيصها على وجه التحقيق فاعلم أن كل مطلوب لا يحصل من أي مسبده ينفي بل لا بد من
 مبادئ مناسبة له والمبادئ لا توصل إليه كيف انفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة وإذا
 حاولنا تحصيل مطلوب تصوري أو تصديقي ولا محالة يكون مشعورا به من وجه الاستحالة
 التوجه إلى الجهول المطابق تحركات النفس منه في الصور المحذورة عندنا منتقلة من صورة
 إلى صورة إلى أن تظهر عباديه من الذاتيات والعرضيات بالنسبة لتصور الحدود الوسطى
 بالنسبة للتصديق فتختصر هامة منه متميزة ثم تتحرك فيها لتزيتها تباينا خاصا يؤدي إلى
 تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه عتار عباداه أو إلى التصديق به يقينا أو غير يقين فهذه
 حركات تحصل بأولاه المادوية بالآلية الصورة وحقيقة القول بجميع هاتين الحركتين وهو
 يفيد العلم بشرط فيشترط له بعد شروط العلم المتقدمة عدم الجزم بالمطوب اذ لا يطلب مع
 الحصول وعدم الجزم بنقضه لانه موجود حيث لا صارى عن المطوب كالاكمل مع الازالة
 وتعدد الأدلة زيادة الأطله ثبات لا لطلب الحصول • والالهام وهو الشا معى في انقلب
 بطريق الفصح أى معنى لا يقبل الشك والبريد وهذا ليس سببا لعامة الخلق بل لبعض وقد
 ورد الخبر به وحكى عن كثير من السلف والتقليد وهو الاخذ بقول المحدث • وخبر الواحد
 العدل والاستعقار وهو تصفح أكثر الجريسات ليجتمع على التكليل كما إذا استقرت
 الجوانب فوجدت أكثرها تتحرك فلك الاستقل عند المضع فحكمت على كل حيوان بأنه
 يتحرك فلك الاستقل عند المضع وبميز الاستقراء عن التجربة بان الاستقراء استدلال تجري
 على كلى والتجربة بفاد مع الحكم بواسطة قياس حتى هو سبب وعنه في الحكم والتقليد وهو
 تشبيه جري بجري في معنى مشترك بينهما الشبه في الحكم الثابت في التشبيه بالعلل
 بذلك المعنى كشيون الحورمة للديس بسبب تشبيهه بالجرجامع الاستكثار الذي هو علة فيها
 • والحلدس وهو سبوح المبادئ والمطالب دفعة أى حضور الأدلة والتأخر من غير اكتساب
 فكري بحيث يكون الانتقال سرعا جاد من غير حركة لانه لا انتقال فيه رأسا بخلاف التفكير
 فانه حركة من المطوب المشعور به توجه إلى المبادئ وحركة منها إلى المطوب الجوهول بوجه آخر
 فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحلدس اذ لا حركته أسلا ولا انتقال بحركته فان الحركة
 تدبر بوجه الوجود والحلدس دفعي وحضور الأدلة ليس لازما لتصور طريق النتيجة كافي بواسطة
 القضايا التي قياساتها معها حتى يلزم عدم تغير الحلدس عنها كقولك نور القمر مستفاد من
 الشمس لما يرى من اختلاف أشكال نوره بحسب قربها عنها فالحكم العقل بأنه
 لو لم يكن نور من الشمس لما كان كذلك فهو يشذ كالخبرية في تكرار المشاهدة ومقارنة
 القياس الخفي وليس تجرية لان الحلدسات واقعة بغير اختيار من الحلدس بخلاف الجريبات
 فانها واقعة باختيار الجرب وقصد له وما ينتهى إليه النظرى فهو والضرورى فالصورات
 الضرورية ترجع إلى البدييات كصور وجودك وانك لست بمعدوم أى فتصور الظرفين

والنسبة لا تصور مفهوم الوجود وانما زاد على الذات والا فلهذا نظري ولذا اختلف العقلاء
فيه على اقول ان قيل انه حال وقيل انه وجه واعتباره وقيل انه عين الموجود مطلقا وقيل
غير الموجود مطلقا وقيل عنه في القديم غيره في الحادث وترجع الى المشاهدات كتصور
محدوس من المحسوسات والى الالهاميات كتصوره مناش علك من القادر المتنازل ولم
يشغلوا بضبط التصورات الضرورية وأما التصديقات الضرورية فبسيطة البديهيات
والحسيات والوجدانيات والانهاميات والفظريات والمتواترات والمجريات لان القضايا
اما ان يكون تصور اطارها بعد شرائط الادراك من الالتفات وسلامة الالات كقيا
في حكم العقل أولا فان كان كذا فهي البديهيات وان لم يكن كذا فلا شمالة يحتاج الى امر
يضم الى العقل ويعينه على الحكم اولى القضية أو اللاحقة كما في الاول ان كان الامر
المحتاج اليه هو الحس فالحسيات وان كان الوجدان فالوجدانيات وان كان الالهام
فالالهاميات والثاني الفطريات لانه قضايا تحكم بها العقل بواسطة لا تعزب عنه عند تصور
الطرفين وهي المعنية بامر لازم منضم الى انقصه ولهذا تسمى قضايا قياسات معها كالحكم
بان الاربعه روح لا تنسأها الى مساويين وثالث ان كان حصوله بالاختراق والمتواترات
والاولان كان عن حجر بها المجريات لان المتواترات قضايا تحكم بها العقل بواسطة كقوة
التدريس بامر ممكن مآخذ الى المشاهدات كقوة تدريسها وتواطؤهم على الكذب فيضم الى
العقل سماع الاخبار والى انقصه فاسحق في انه لو لم يكن هذا الحكم حقا لغير هذا
المجموع والمجريات قضايا تحكم بها العقل انضمام تكرار المشاهدة اليه والقياس على المتع
ثابتين اليها وهو الوقوع المتكرر على تجميع واحد لا بد له من غيره وتكاد وجدت العقل وجد
المعول لا يقال ان العلم بسبب التجربة من العاديات وهي تشمل النقيض جائز التناقض ولا
هذا الا ان فكيف يكون المجريات مفيدة للقياس فضلا عن كونها من الضرورات لان
عدم احتمال النقيض في العلم بمعنى عدم تجوز العالم اياه لاحالا كما في النان ولما لا كافي
الحزم التقليدي وأما احتمال النقيض بمعنى انه لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال بل انه لكونه
مكافي نفسه من الامكانات التي تجوز وقوعها ولا وقوعها الاخر رفيه بل يجبي في غير
العاديات كالحكم ببياض الجسم المشاهدة قطعاً مع انه في نفسه ممكن ان يكون وأن لا يكون
ولا يقدح في الحسيات غلط الحس في بعض الصور فان يرى الصغير كبير او العكس وان يفرق في
الماء قرين والالوان المختلفة في الخطوط المخرجة من مركز الرجي الى محيطها عند ادائها
لونا واحد متجانس الكل ويرى من في انسيقية السفيقة ساكنة وهي متحركة المشط
متركة وهو ساكن ويرى الاحول الواحد اثنين ويحد الصغر اوى الخواص الان غلطه في
بعض الصور لاسباب جزئية لا ينافي الجرم المطابق في كثير من الصور باتقاء اسباب
الغلط كالحكم بان الشمس مضيئة والنار حارة كما لا يقدح في البديهيات وقوع الاختلاف
فيها لان الاختلاف في البديهي لعدم الالتفات أو لخصا في التصور لا ينافي البداية وأما
تحصيل العلوم الاصطلاحية والقانون على وجه البصيرة فموقوف على التعريف بالحد

أوبالرسم وعلى التصديق بموجبية الموضوع والتصديق بالضرورة والغاية فيجب حينئذ
على كل شارح وفي أن تصوره بالحد أو الرسم ليصكون على بصيرة في الموضوع فيه
بحسب العرف لا لتوقف أسل الشروع على ذلك والافتقار فيه التصور بوجه توار التصديق
بقائده ما ينفيد البصيرة بالعرف يتدفع قول السعدان البصيرة ليست أمر مضبوطا
فالشروع في العلم إنما يتوقف على التصور بوجه ما لا ترى أن كثيرا من الطالبين يحصل
كثيرا من العلوم كالعلوم وغيره مع الذهول عن تعريفها ورسمها ومعنى كونه على بصيرة
في الموضوع فيه أن يكون الموضوع في فهمه براعده عن غيره حتى لا يشتغل بما ليس منه
ولا يمل ما هو منه وذلك حاصل بالتعريف المساوي فانه لا التعريف بما غير عند الطالب
لان العلم يطلق على أحد أمرين ثلاثة وهي القواعد والملكة والادراك ولا يخفى أن القواعد
كثيرة جدا وأن الملكات كثيرة أيضا ضرورة تعدد الملكات بتعدد متعلقاتها وأن الكيفيات
الادراكية أفرادا من العلوم كثيرة أيضا يطلب حصولها بأعيانها في النفس وهو اتصافها
ويسمى وجودا مطلقا لا بصورها وهو تصور لها يسمى وجودا ظاهريا لانه كائنا لمشجرة
وذلك كملوون ينصف بالاعمال وان لم يتصوره وينصو الكفر يحصل مفهومه في
نفسه من انه انكارا لنفس وجودها وان لم ينصف به فخرج عند الشروع في العلم سواء
أريد منه الملكات أو الكيفيات الادراكية أو القواعد إلى ما يفيد تصوره بصورة
اجالية تعذر تصوره على التفصيل مواءمات الطرب والطر عن اخلال بما هو منه واشتغال بما
ليس منه وذلك هو المعنى شعر في العلم فكان من مقدماته ووجه حصر العلم فمما ذكرنا
لنفس من انبأ أربها المرتبة الأولى أن تكون حالية عن المعقولات مع استعدادها لها
وتسمى حينئذ بالعقل البهولي في هذه المرتبة لا استعدادها للضعف والثانية أن تحصل لها
المعقولات البهوية وتستعد استعدادا قريبا لان تنقل منها إلى النظريات وتسمى حينئذ
عقلا بالملكة والثالثة أن تحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطلعها وتستحضرها
بالفعل بل صارت مخزونة عند ما بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة إلى كسب جديد
وتسمى حينئذ عقلا بالفعال والرابعة أن تطلع المعقولات وتستحضرها وتسمى حينئذ بالعقل
الطائفي والمرتبة الثانية ملكة الاستحصال والثالثة ملكة الاستحضار وهما مندرجان في
الملكة أحد الاطلاقات وثاني الاطلاقات الكيفيات الادراكية المكتسبة والحاصلة
بالفعل كفي المرتبة الثالثة أو الحاصلة كافي المرتبة الرابعة وثالثها نفس المعقولات
فالعلم اما ان يطلق على الاستعداد والتهيؤ للعقل أو على نفس العقل أو على نفس المعقول
واطلاق العلم عليه من اطلاق العلم على المعارف لانه ما رقيقة عرفة والملكة هي
الكيفية الراسخة متناول الحال وهي الكيفية التي تعرض وتزول أو مقابل العلم ولان
الاستعداد ثابت متقرر وان يصدق بموجبية الموضوع ليكال البصيرة وتؤكد هاتين قولنا
ليكال البصيرة تدفع قول السعدان تغيير العلوم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع
وان كان تغيير العلوم في نفسها بتغيير الموضوعات وانما يجعل التصديق بالموضوعية

قوله وان يصدق الخ عطف
على ان تصوره
مؤلف

لاصل البصيرة والتعريف ليكلاهما عكس ما ذكر لان التعريف الحاصل بالتصديق بالموضوعية
 توقف على أمرين لان التصديق بالموضوعية يقتضى تصور الموضوع بخلاف التعريف
 بالتعريف فانه توقف على أمر واحد وهو التصور فكان كالمزج والجزء من حيث ذاته متقدّم
 على الكل والمراد من التصديق بموضوعية الموضوع التصديق على وجه الاجمال فانك
 اذا قلت مثلا العدد موضوع علم الحساب لانه انما ينظر في اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك
 الا بعد الاطاحة بعلم الحساب مع ان الفرض التصديق بالموضوعية قبل الاطاحة بعلم فكان
 التصديق بالموضوعية اجالا من سوابق العلم بان يصدق بان موضوع هذا العلم كذا بمجرد
 الاطلاع على مسألة واحدة أو بمجرد الاعتبار وتحقيقه بان لو احققه ولان تعاريف العلوم
 في أنفسها يقطع النظر عن غير الطالب انما هو بحسب تعاريف الموضوعات لا المحمولات
 لانها منتشرة غير مضبوطة وان كانت تعاريفها طائفة بآثارها من التعريفات والغايات
 ولذا قال في شرح المقاصد اقول اتفقت كلمة القوم على ان تعاريف العلوم في أنفسها انما هو
 بحسب تعاريف الموضوعات فيناسب تصدير العلم ببيان الموضوع اعادة لمناهية بغير بحسب الذات
 بعد ما افاد التعريف التمييز بحسب المفهوم ثم قال وايضا في معرفة جهة الوحدة للكثرة
 المطلوبة لها من الاعراض الذاتية اطاحة بها أي تلك الكثرة اجالا بحيث اذا قصد
 تفصيل تلك المقاصد لم ينصرف الطالب عما هو منها الى ما ليس منها ولا شك ان جهة
 وحدة مسائل العلم اولها بالذات وجهة تميزها في نفسها هي الموضوع اه فظهر ان
 الموضوع جهة وحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرشت لها جهات أخرى
 كالتميز والغاية ولهذا جعلوا تباين العلوم وتساويها وتداخلها بحسب الموضوع عنى
 ان موضوع أحد العلمين ان كان مبينا للموضوع الآخر من كل وجه فالعلمان متباينان على
 الاطلاق وان كان أحدهما أعم منه فالعلمان متداخلان وان كان موضوعهما شيئا واحدا بالذات
 متباينين باعتبار أوشبئين متشاركين في جنس أو غيره فالعلمان متساويان وتخص ان
 التصديق بموضوعية الموضوع من مقدمات العلم المشروعة فيه وأما التصديق بالاعراض
 الذاتية له غير الوجود فن اجزاء العلوم وأما التصديق بوجوده فليس من المقدمات وهو ظاهر
 كانه ليس من اجزاء العلوم لان حقيقة العلوم اثبات الاعراض الذاتية غير الوجود
 لموضوعاتها لان موضوع العلم ماده له فيجب ان يكون وجوده مستلحا جازعا له لان
 ما لا يتصور ولا يصدق بوجوده كيف يطلب وجوده في فلا بد ان يكون موضوع العلم بين
 الوجود في نفسه كموضوع علم الحكمة الباحث عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي
 عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فانه الموجود من حيث هو أو يبين وجوده في علم
 أعلى واعلم بكونه موضوعه بين الوجود وأما تعريفه بأنه المجموع عن عوارضه الذاتية في
 العلم فن مبادئ المقدمات لانه لا يصدق بالموضوعية الا بعد تصور الموضوع وقوله في العلم
 في سببية أو التكلام على حذف مضاف أى في متعلقه ان أريد بالعلم الملكية أو الادراك
 والبحث عن عرضة الذاتى صادق بصورة ويجمل العرض الذاتى على نفس الموضوع أو على

قوله ولان تعاريف عطف
 على لكال البصيرة اه
 مؤلف

مساويه أو على جزئه أو على نوعه أو على عرضه الذاتي أو على نوع عرضه الذاتي فلا يقال ان العلوم يحتمل فيها الاعراض الذاتية على ذلك فلا يكون التعريف جامعاً أى لا يخرج الحمل فيها عن ذلك لانه لا بد من الحمل على جميعها في العلوم أو مانعة خلو تجزؤ الجمع فانه لا يحتمل العرض الذاتي على الموضوع مع عرضه الذاتي وعلى نوعه مع عرضه الذاتي في العلوم أيضاً وذلك ان الاعراض الذاتية للموضوع ان كانت شاملة لاقراده سواء كانت لازمة أو مفارقة أثبت له أولجزئه أو لمساويه أولعرضه الذاتي الشامل لاقراده وان كانت غير شاملة لاقراده أثبت لموعه أولوع عرضه الذاتي وأثبت مقابها لموع آخر فان قلت اذا أثبت العرض للموع فهو بحث في انه لم عن الاعراض الغريبة لانه يلحق الموضوع بواسطة أمر خاص وهو النوع أعجب بيان نوعه ليس بواسطة في الحق بل هي عارضة للموضوع لانه غاية ماها ما ان أحد العروض من المتقابلين لم يكن عاماً لجميع الأنواع والامام وجد المقال الاخر وحل أحد المتقابلين عن نوعه والاخر على نوع آخر يدل على ذلك ان الجسم مثل لا يحتاج في قبوله الى الطريقة السكون الى ان يكون حيوياً أو اسناناً فثبت انه عرض ذاتي بخلافه في انصافه بالانصاف فانه يحتاج في انصافه به الى ان يصيب اسنانا بل الحيوان يحتاج في انصافه الى ما ذكر والعرض الذاتي ما يلحق انشئانه أى من غير واسطة كالتهب أى الدوال الامور والرمية الخفية السبب اللاحق فلا سنان فثبت ان عرضا من غير واسطة لا يقتضي ان انشائه من غير واسطة حتى يكون جسم او ما يلحق انشئانه كالحركة الاوراده الا لحدقة الاسان بواسطة انه حيوان وأما الحركة بالانفس فلا تقتضي سبباً بواسطة ولذلك تلحق الجناد وما يلحق انشئان خارج عنه مساو كالصوت اللاحق للاسنان بواسطة انه متعجب وان المتعجب مساو للاسنان اذ لا يوجد فرد منه لا متعجب فانه عرض لاسنان في المهدود لذلك يصحكون واعا عرفت التسلاية أعراضا ذاتية لا سنادها الى ذات المعروض أى نسبتها الى ذاته نسبة قوة أما الاول فظاهر وأما الثاني ولان الجزء داخل في الذات والمشتد الى مافي الذات مستند الى الذات في الجملة باعتبار بعض الاجزاء وأما الثالث فلا المساوى مستند الى ذات المعروض والمستند الى المشتد الى شيء مستند الى ذلك الشيء والاحتمار بالذاتية عن الغريبة وهو ما بعرض الشيء خارج عنه مع منه مطلقاً كالحركة اللاحققة للابيض بواسطة نه جسم فالجسم وان كان أعم الا انه ليس جزءاً للجوان بالنسبة للاسنان وما بعرض له خارج عنه أخص منه مطلقاً كالصوت العارض للحيوان بواسطة انه انسان وان كان عرضة للاسنان بواسطة التهجب وما بعرض له خارج عنه مباين كاللون العارض للجسم الطبيعي بواسطة السطح وما بعرض له خارج عنه أعم من وجه كالصوت العارض للابيض بواسطة انه انسان وكانت غريبة لما هو اعم من الغريبة بالقياس الى المعروض وان يعرف فاندته ويصدق به اليزداد جدوا نشاطا حتى لا يعرض عنه بعد الشروع فيه فالشرع فيه مع الجهل بالافاء فدل على ان الشروع على بصير في ذلك يتوقف قول السعدان الشروع في العلم انما يتوقف على التصديق فائدة ما والقدر

قوله على جزئه أى جزء
مفهومه اه مؤلف
قوله سواء الخ فاللازمة
كالصوت بالقوة والمفارقة
كالتنفس بالفعل
وغير الشاملة كالصوت
بالفعل اه مؤلف

قوله وان يعرف الخ عطف
على ان يصوره اه
مؤلف

قوله وان يعرف عطف على
ان يصوره اه مؤلف

المستفاد من البصرة بالفائدة غير ان قدر المستفاد من التعريف والتصديق بالموضوعية فانه
لا يلزم من أحدهما الآخر فلا يقال لا حاجة اليها وان يعرف عاينه لتوكيد ما حصل بمعرفة
الفائدة كانت تصديق بالموضوعية لتوكيد البصرة الحاصلة بالتعريف والفرق بين
الفائدة والعناية ان ما يترب على الشئ ان كان حيا تشوقه انكسر طبعها فالقائده والافاقية
كلها يؤخذ من المقام وهذا ما يتفق بالواجب من المبادئ واما باقيها من الفضل والنسبة
الخ فمستحسن تشكيرا للفائدة ولان فيه زيادة احاطة وتبيين (نقطة) هل اقوى المقدم
آلة في الادراك اوهى المدركة نعمها يدل للادراك الانسان اذا نام وانفتح عيناه لا يدرك
شيئا ويدل لثبات ان انها تمدرك بحواسهم اذ اوهامها ويدل له ايضا ان الحس والوجد قد
يحكم بحكمهما مع مخالفة العقل لمحمد

علم أصول الفقه

اذ اعلم هذا الحد اصول الفقه مضاهي الادلة الاجالية واما حده لقاده هو علم اصول يبحث
فيها عن احوال الادلة الاجالية انهمجية والمرجحات وصفات المجتهد أي الادلة الغير المعينة
لا يعلم بتعين فيها احكامها من الادلة التفصيلية لعدم اشعار الكل بمجزي من جزئياته
وذلك ان العلم بالاحكام الشرعية من الادلة التفصيلية الذي هو الفقه يتوقف على هذه
الثلاثة أما الاول فلان الدليل التفصيلي اعجاب يدل على الحكم الذي افاده واسطة
تركبه مع الدليل الاجالي التام لان العقل لا مدخل له في الاحكام عند ما يجعل التفصيلي
سفرى والاجالي كبرى أي مع الخيال المتبهما واما الثاني فلان معرفة المرجحات
كالدعية وعاقب الاستدراك في زواي ورعه وضبطها به لم يهود دليل الحكم دور غيره من
الادلة التفصيلية عند تعارضها كان يدل على وجوب التزديل وانخر على حجة واحدة
من والاسترخاء عرف الدليل هو الاول لترجيحه بكونه نصا وثالثا فلان المجتهد المستفيد
للاحكام من الادلة التفصيلية طريق الاجتهاد والاستنباط وهو اسقراغ انقصة الوسم
لتحصيل فني بحكم اعجاب يكون أهلا لاستفادتها منها اذ اقامت به صفات الاجتهاد من كونه
شديدا الفهم باطبع لمقاصد الكلام ومن كونه متوسطا في الله والهرية والاصول
والبالغة ومن علق الاحكام من الكتاب والسنة فقد علم اننا الفقه حل هذه الثلاثة فهي
أصوله ولذلك انحصر المقصود بانذات من فن الاصول في معرفة كتب هذا الحصر
استقرائي ومن اراد حصر اعقليا فقد ركب شططا الا ان يقصده ضبطا يقلل الانتشار
وبسهل الاستقراء فيقال لما كان الغرض من المقصود بالذات استنباط الاحكام فان بحث اما
عن حال المستنبط وهي الصفات أو عن حال ما استنبط هي منه اما باعتبار التعارض وهو
الترجيح أولا وهو الادلة الجمعية أو هو علم باصول يبحث فيها عن احوال الادلة الاجالية
فقط واما ذكر المرجحات وصفات المجتهد في كتب الاصول فلانها طريق الى الاصول التي
هي القواعد الكلية الباحثة عن احوال الدلائل الاجالية اما بالنسبة للمجتهد فلان
معرفة المرجحات وقيام الصفات بالمجتهد طريق الى معرفة واستفادة المجتهد لذلك القواعد

قوله وذلك الخ بيان ان كون
علم الاصول باحثا عن
أحوال هذه الثلاثة ولما
يشعر به الملقب من اننا
الفقه على الاصول اه
مؤلف

الكلية أما كون قيام الصفات بطريقة ظاهرة وأما كون معرفة المرحجات طرقاً فاقول
 ان مقتضى ان في حاشية التشرح العصدى لا بد في كلية القاعدة من العلم بالمرجات والمراجحات
 طرق لاستفادة المجهد كلية القاعدة اذ قد يوجد الامر مع المعارض فلا يكون كل امر
 للوجوب الا ان علم المرحج اه في تلك تكون لمعرفة المرحجات وقيام الصفات جهتان
 جهة استفادة المجهد بالدليل التفصيلي بها كالم وجهه استفادته القاعدة لا بد في
 استنادها كلية من العلم بالمرجات كقائل العدة وأما بالنسبة للاصول من حيث هو اصولي
 ولان معرفة المرحجات ومعرفة الصفات طريق الى معرفة الاصول الاصول لانه لا تعقل
 الحقيقة المناوذة في الموضوع الا بمعرفة مدخولها وان كانت نعمة الموضوع هي الحقيقة
 دون مدخولها لانه خارج عنه ضرورة انها مضافة ومعنى به الى مدخولها فان موضوعه كما
 قال الجمهور والادلة الاجابية انه يخرج عن احوالها من حيث الانبات بها بطريق الاجتهاد
 بعد التخرج عند التعارض أي انبات الاحكام الفقهية بها مع تركها مع الادلة التفصيلية
 بعد التخرج عند التعارض وبمعرفة مدخولها تعرف المرحجات وصفات المجهد وأيضاً يجب
 معرفة ذلك المدخول حتى يعرف الاحوال العارضة من جهة فعمل على الموضوع فهذا
 غاية بحث الاصول من حيث هو اصولي وهذا هو المراد من قولنا وماذا كرا المرحجات الخ لانه
 اغما بسبب الاصول من حيث هو اصولي المستغل بالاصول لا المجهد المستغنى بالاحكام
 الفقهية فالاصولي اغما يتعلق بعينه بانبات احوال موضوع الاصول العارضة من جهة
 انبات المجهد بالاحكام بها بطريق الاجتهاد بعد التخرج وهذا التخرج الثاني هو الاول لان
 الحقيقة نعمة للموضوع ومدخولها ليس بها وانما هي عن احوال ذلك الموضوع من
 تلك الحقيقة لاسي احوال مدخول تلك الحقيقة الذي هو صفات المجهد والمراجحات وهذا
 تضع ان ذكرا المرحجات وصفات المجهد في كتب الاصول انما هو لاكتشف عن ماهيتها
 وتبينها فموقعها تصور لا تصديق وما يتعلق بهذا الذي ليس من المسائل لان المسئلة
 ما يتعلق به البحث معنى الحل لا ما يتعلق به البحث بمعنى الكشف عن الماهية كقوله السيد
 الطبرجاني في حاشية شرح المنهاج وقال الشهاب عميرة في جعل المرحجات وصفات المجهد من
 اصول الفقه نظر اه وحاصل نظره ان تلك المباحث مباحث تصورية فلا تعد من
 العلم كالم عن السيد والتعرف بالاول مذهب اليه الجمهور والثاني ما درج عليه صاحب
 جمع الجوامع وغرضه الرد على الجمهور وبأن كلامهم متناقض لان مقتضى فهم دخول
 المرحجات وصفات المجهد في الاصول ومقتضى بيان الموضوع اخر اجها فالصواب حذف
 المرحجات وصفات المجهد من التعريف نعم في قول صاحب جمع الجوامع اصول الفقه دلالة
 الاجمالية ضرب من انشراح بان راد بالدلائل القضايا او بقدر مضاف أي قضايا الدلائل
 والقرينة على ذلك قوله الاتي من فن الاصول بالقواعد القواطع وقوله والاصولي المعارف
 بها بطريق استفادتها بطريق مستفيدة فانما تعرفت بما تقدم من الاصول من حيث هو
 اصولي المعارف بالقواعد والمراجحات وصفات المجهد ضرورة انها مدخولها الحقيقة

قوله بطريق الاجتهاد أي
 وتعقل الاجتهاد لا بد منه
 من تعقل الصفات تتوقف
 مفهومه عليها اه مؤلف

قوله ليستامن الاصول وحصره المقصود في سبعة كتب حصره للمقصود (١) من الكتاب لا المقصود من العلم اه مؤلف

قوله أو بمعنى ادراك
القواعد وانما حكمها بن
السبكي بفضل لان القواعد
أقرب الى المعنى القوي
لان القواعد دلائل
بالقوة لا بتركها مع
الدلائل التفصيلية تكون
دليلا والاصول هي
الدلائل اه مؤلف
قوله وموضوعه الأدلة
أي على التوزيع بان
يكون لكل من هذه
الحجة مسائل تحصل
عليها لأن المجموع هو
الأدلة والا فالعرض الداعي
ثابت لكل واحد لا يجمع
ولو جعل موضوعه الدليل
الاجباني فيكون الحكم
على الكتاب مثلا بانه حجة
حكم على نوع الموضوع
لا على الموضوع وعلى
العام حكم على عرض نوع
الموضوع لا على عرض
الموضوع اه مؤلف
قوله وهى الكتاب الخ
طريق الكتاب والسنة
ان كلا جبر الواجب صدقه
وكل ما كان كذلك فهو
حجة وطريق الاجماع
لا يجمع أمتى على ضلالة
وطريق القياس ما اعتبروا
بأول البصار وطريق
الاستدلال بالكتاب

والسنة اه مؤلف

لا بالأدلة التي هي موضوعات القواعد وان المستفيد هو المجتهد انما يجب تفيد كلية القاعدة
بعرفة المرتجعات وقيام الصفات لانه يستفيد الأدلة وقوله بطريق استفادتها أى من حيث
المعرفة وقوله بطريق مستفدها أى من حيث القيام . وبالآمل فما تقر بعلم ما مداعاه
صاحب جمع الجوامع من ان المرتجعات وصفات المجتهد ليستامن الاصول كأشوائه
بقوله أصول الفقه دلالة الاجابية باستقاطها من التعريف ومن ان المجتهد يستفيد
القواعد الكلية بالمرتجعات وقيام الصفات كأشوائه بقوله وطريق استفادتها وطريق
مستفدها حيث أضاف الاسناد فائدة والمستفيد انى ضمير الأدلة الاجانبه ومن ان معرفة
الاصول متوقفة على معرفة صفات المجتهد وعلى معرفة المرتجعات كما صرح به في منع الموانع
حيث قال واعلم ان كفى كنه اتوقف معرفته على معرفتها حق . فما عارض به الشارح المحلى
عليه من ان المرتجعات وصفات المجتهد من الاصول ومن ان المتوقف على المرتجعات وصفات
المجتهد الدلائل التفصيلية لا الاجابية ومن ان التوقف على قيام الصفات لا على معرفتها
منذفع . والعلم بالمتوقف يجب ان التعريف اما معنى القواعد أو بمعنى الملكية أو بمعنى ادراك
القواعد على ما تقدم من اطلاقات العلم ولا بد من كون الادراك عن دليل والمسائل مدلة
والملكية حاصلة عن مسائل مدلة والافوق تفيد العلم وهذه الاطلاقات حقائق عريضة
والمتشكك اوضح ارادة أنه معارضة لاعتباره ارادة في الحدود هل المراد بالملكية التي هي أحد
معاني العلم ملكة الاستحضار أو ملكة الاستحصال أو التقدير الشامل لهما . فالمحققون على ان
المعتبر في معنى العلم هو ملكة الاستحضار أو هاهما باعتبار اعتبار كل . بعض من المسائل بان
كان العلم مستفدا تفصيلي بعض من المسائل ومنها لا يستحضار بعض آخر دون ملكة
الاستحصال وحده لان المنتهى العلم النظرية ولم يكن ملكة باعتبارها الاستحضار لهما معارضة من
السدديات لا يكتفى في انه عالم وقد يقال لا على كون المستعد استعدادا قويا يقال له عالم
وموضوعه الأدلة الاجابية الشرعية المجهوت عن أحوالها من حيث الاثبات بما بطريق
الاجتهاد بعد الترجع عند التعارض وقوله الأدلة الاجابية أى غير المعينة لان الكلى
لا يشعر بجزئ معين من جزئياته وقوله من حيث الاثبات أى من حيث اثبات المجتهد
الاحكام الفقهية بانضمامها مناسبة بأحوالها المجهوت عنها الى الأدلة التفصيلية بعد
الترجع عند التعارض . والأدلة الاجابية فحصة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وهذه تسمى في اصطلاحهم أدلة وان كانت مفردات لا به بصح النظر فيها
ينوصل الى المطلوب . والكتاب اللفظ المجتهد بتلاوته المتخذي به والسنة ما أضيف الى النبي
صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو إجماع اتفاق مجتهدى أمة مسلمة بالحمد صلى الله
عليه وسلم بعد وفاته في عصره على أى أمر كان كافيا فهم على ان السدس اثبت الاين مع ثابت
الصلب والقياس الخالق جزئى مجزئى . وهى مشترك بينهم ما لثبت للملحق الحكم الثابت للخلق
به كنبوت الحرمة لا يندب بسبب تشبيهه والحق بالخر بجماع الاسكار الذي هو علة ثبوتها
والاستدلال دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس كالاستقراء وهو نصق أكثر الجزئيات

ليحكم به على النكاح واستصحاب الأصل أى التمسك به كاستصحاب الظاهر قبل أن يقن بها ثم شئ
 هل أحدث أم لا فلا يجب عليه الوضوء واستصحاب الأصل وهو الظاهرة عند الشافعي فهذا مما
 اختلف في حجيته وإنما كان هذا وشواكاله يثبت فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت أن
 البحث عن الاعراض الذاتية للموضوع صادق بجملة ما عليه كالحكم على الجميع بأنها حجج
 أو بأنها تثبت الحكم أو على أنواعه كالحكم على الإبرأته لا لوجوب وعلى النهي بأنه التبريم
 لأن الكتاب ينوع على أمر ونهي لأنه اللفظ المتعبد بتلاوته المتعبد به فهو يطلق على البعض
 أو على أعراسه الذاتية كالحكم على الإهم وهو لفظ يستغرق المصالح له من غير حصر بأنه
 يتصل به في حياته صلى الله عليه وسلم أو بأنه بفعل التخصيص أى قصره على بعض أفراد
 وعلى المدايق وهو مادل على الماهية فلا يثبت به حمل على المقدر وعلى النص وهو ما إذا
 معنى لا يتحمل غيره مائة، فقدم يرجع على الظاهر أو على أنواع أعراسه الذاتية كالحكم
 على الإهم المخصوص أى المقتصور على بعض أفراد التخصيص بأنه حجة فيما أتى أو على جزئه مع
 عرضه الدال كالحكم على اللفظ الدال على المدح وهو مادل عليه اللفظ في محل الإطلاق
 بأنه نص، فقد استدل أن أقدامه لا يتحمل غيره كمدحها وان أحفل من جوحا كالاسد لأن
 اللفظ جزء للكتاب لأنه جنس له والدال عرض له أو على مساويه كالحكم على الجنس من
 الكلام بأنه حجة والحق تغيير العرض الذاتي بالذات في هذه الأمثلة فإن قات العرض المثلث
 للتوابع بلق الموضوع بواسطة أمر أو نهي وهو النوع، يكون غير واجب المتقدم من
 أن الله وحده ليس بواسطة النوع لا يعنى هنا لأن الوجوب مشروط بالكتاب بواسطة أنه
 أمر يجب بانه يتصور البحث عن تعرض العريبي في غير العلوم الحكمية، بالتأمل في معنى
 النص والظاهر يعلم أن ذكر الحقيقة والمجاز في الأصول لا يمنع النص والظاهر من
 الكتاب والسنة وإن كانتا بالناس من الفن كما أن ذكر الاشتغال لمعرفة وتغيير الدال المشتق
 الذى يكون مفهومه حجة من القاب الذى يكون مفهومه غير حجة وذلك الاحتياط، كما أنه
 هو الأصل للدلالة بمثلها لا يوجب الاحتياط، الفقه إلى معرفة معانيها الكثرة وفوقها إلى
 الأدلة (نبيه) من المسائل الواقعية الحل على نفس الموضوع قول صاحب جمع الجوامع
 في الكتاب الأول والحق أن الأدلة الذاتية قد تفيد اليقين بأقسامها وأثرها كالمشاهدة
 وقوله فيه تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فإنه في قوة الدليل المتأخر بانه عن وقت
 الفعل غير واقع ومن المسائل الواقعية الحل على نوع الموضوع قوله فيه المفاهيم الألقاب
 حجة فإنه في قوة اللفظ غير الألقاب باعتبار المفهوم حجة وقوله فيه العام المخصوص عموم مراد
 تناو لا لا حكم وقوله فيه المخصص قال الأكثر حجة وقيل أن خص بمعنى أى كانوا المشركين
 الأهل الذمة وأما لخص بهم كانوا المشركين إلا بعضهم فلا وقوله فيه جواب المسائل غير
 المستنقل دونه تابع للسؤال فى حرمة أى غير المستنقل فى الإفادة بدون السؤال تابع له فى
 عمومته ونصوصه فالمرم كحديث الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب

بالنظر فقال آية قص الرطب اذا نيس قالوا نعم قال فلا اذا قيم كل بيع الرطب بالقر والخصوص
 كالقول الذي مدي الله عليه وسلم قائل بوضأت من ماء البحر فقال يجوز ثلث فلا بيع غيره ومن
 المسائل الواقع فيها الجدل على النوع أيضا قوله في الكتاب الثاني خبر الواحد لا يفيد العلم
 وقوله فيه المختار ان تكذيب الاصل الفروع لا يسقط المروى فانه في قوة الظاهر المروى لا يسقطه
 تكذيب الاصل الفروع على المختار لاحتمال نسيان الاصل له بعد روايته للفروع ولان التكذيب
 في الرواية لا في المروى وقوله به زيادة العدل مقفولة فانه في قوة الراي في الخبر المفرد به راو
 من العدل عن غيره مقبول ومن المسائل الواقع فيها الجدل على نفس الموضوع مما يؤخذ من
 كلامه في الكتاب الثالث من اب الاجماع يمكن ومن انه حجة في الشرع ومن انه قطعي ومن
 ان خبره حرام وقوله في الكتاب الرابع وهو حجة في الامور الدنيوية وأما خبرها فمقتضى قوم أي
 القياس حجة في الامور الدنيوية كالادوية وأما خبرها كالشرعية فمقتضى قوم ومن المسائل
 الواقع فيها الجدل على السوحي ما يؤخذ من كلامه به ان اصنام من كلامه القياس القطعي وهو
 ما علمه قديمه والطبيب ثبت الحكم وقوله في الكتاب الخامس لا يشترط بالشرع على الكلي
 ان يحكم انما أي بان كل الاصوله ابراع فقط أي ان كان الاستدلال بكل الخبرات
 الاصولية الزاعقة هو دلائل قطعي في اثبات الحكم بها وقوله فيه قال عايناه انما نتجيب العدم
 الاسمي والعموم أو انس الى ورد المعبر أي استعجاب العدم الاصل في حجة واستعجاب
 العموم أو الاصل الى ورد معبر من شخص أو مباح حجة • وقوله فيه نصب الادنية انصب عليه
 على مدلولاته ومعرفة كبرية الاستدلال بها بان يستدل على وجوب النص لا بما فيها
 الصلاة لانه أمر وكل أمر تلوجوب فيمنع ان الصلاة تثبت لها الوجوب • ودعائه الانتذار
 على الاستدلال من الادنية • وفضل جريل وتوقف استنباط الاحكام عليه • وابسته
 السابن • وواضعه الامام الاعظم محمد بن ادریس الشافعي رسي استدعاه وهذا ظاهر
 على ان المراد بان العلم القواعد وأما على غيره فالوضع باعتبار متعلقه • ووجه أصول النصفه
 • واستدعاده من الكلام ومن العربية ومن تصور الاحكام أما الكلام فمقتضى حجة
 الادلة الكلية على معرفة الساري لتمكن استدلال خطاب التكليف اليه وأما العربية فلا
 الكتاب والسنة عربيان والاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم
 وخصوص ومنطوق ومفهوم وأما تصور الاحكام فلان المقصود اثباتها أو نفيها ولا يمكن
 بدون تصورهما فكذلك يؤخذ من شرح العبد وقيل من الكتاب والسنة والاجماع فيكون
 الامر للوجوب مثلا يؤخذ من الوعد على تركه في الكتاب والسنة كقوله تعالى فويل
 للصلين ولا يجتمع في الصدور انه يلزم استدلال الشيء من نفسه لان حكم القاعدة يستمد من
 حكم جزئي من جزئيات موضوعها • وحكمه الوجوب العيني على من افرديه أو الكفائي
 عند التعدد أي حكم قصصه حتى يشمل اطلاق العلم الثلاثة وأيضاً الاحكام الخمسة
 لا تتعلق بالاقتضاء • ومساكنه قصاياه التي تطالب نسب مجموعاتها الى موضوعاتها والفرق
 بينها وبين العلم بالاجمال والتفصيل فهي أجزاء له وهذا على أنه القواعد والافهى أجزاء

وَنَفْسٍ لَّيَالِيهَا

(علم الفقه)

وحد الفقه العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدائها، تفصيلية وقوله العلم بالاحكام المراد به الظن القوي والافعال عمناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين والباء للتعدي ان أريد من الاحكام النيب التامة بمعنى الثبوت والتصور ان أريد من الاحكام النيب التامة معنى الايقاع والاتزاع أو المراد به القواعد المشتقة على الاحكام من اشغال الكل على الجز فإلها للملازمة من ملازمة الكل الجزأ والقواعد المصورة بالاحكام وهي النيب التامة لان القواعد تنطق عليها كإطلاق على القضية وإلها للتصور أو المراد به الملكية يقتدر بها على ظن الاحكام واستنباطها من الأدلة أو اني يقتدر بها على استحضار الاحكام وإلها للملازمة من ملازمة النيب للسبب وقد عرفنا المتعبر ملكة الاستحضار أو هو ما باعتبار نطق كل بعض من المسائل والتعقبات ان النيب التامة بمعنى الايقاع والاتزاع كما يراه في رسالة لاندقي بأفريدة البهية في تعريف انسية الكلازمة والخارجية واذا جعلت أل في الاحكام للـ تفرق العرفي فالأمر ظاهر أو الحقيقتي فيعين جعل العلم على الملكية والا كان التعريف غريباً جامع لنسب لا أدري عن مالك وغيره من الأئمة الأربعة وهم فقهاء وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع ان أريد من الاحكام الايقاع والاتزاع أو المأخوذ الظن بها ان أريد من الاحكام النيب بمعنى الثبوت وقوله العلمية أي المتعاقبة بكيفية عمل قاي أو غيره كالعالم بأن النية في الوضوء واجبة وان الوتر مدوب فقولنا النية واجبة مسئلة مركبة من موضوع وبحول ونسبة وهذه النسبة عملية أي متعاقبة بكيفية عمل فالعمل هو النية وكيفية الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو صفة النية وقوله المكتسب الخ أي بواسطة الأدلة الاجبائية بأن يتركب منها قياس كقياس الصلاة أمر وكل أمر لوجوب فهو جاعل العلم بالاحكام العلم بالذوات والصفات كصوره والانسان واليباض والشرعية العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعالم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة والعلمية العلم بالاحكام الشرعية الاعتقادية كالعالم بأن الله واحد فاما متعلقة بكيفية ذات مفصودة للاعتقاد العلم بها من فروع علم الكلام وأما العلم بوجوب اعتقاد ان الله واحد فهو فقه بالمكتسب علم الله تعالى وجبريل والنبي عليه الصلاة والسلام ب التفصيلية العلم بالاحكام الخ المكتسب للخلاف وهو الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليدفع عن مذهب امامه من المقتضى والثاني المثبت بما مأخوذ من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال حجة كالحسن في فعل الخلاف مثلاً بوجوب النية في الوضوء لوجود المقتضى وعدم وجوب الوتر لوجود الثاني ليس من الفقه لانه مكتسب من الأدلة الاجبائية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب وقال الكل ان أبي شريف هذا ان قلنا ان الخلاف يستفيد علماً بثبوت الوجوب أو اتفاقاً من مجرد نسبه من الفقيه وجود المقتضى أو الثاني اجاباً ولا به يمكنه بمجرد ذلك حفظه

قوله المراد به الظن القوي
أي فاطلق عليه العلم مجازاً
أقرب منه ثم لو أريد الممكة
فيه ~~ف~~كون مجازاً على
مجاز والله - لاقه - المسيبية
والمسيبية وهذا باعتبار
الاسل والاقتال - حقيقة
عرفه اه مؤلف

فوله فخرج بالعلم الخ أي لم
يدخل فيه لان الجنس
لا يخرج فيه اه مؤلف

عن ابطال خصمه والحق انه لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفاظ المذكور حتى يتعين المقضي
أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك وحديث فقيد التفصيله آيات الواقع
لان ادراك الخلاف خارج بقوله العلم بالاحكام ولو سلم ان عند الحنفية في علمها خارج
بقوله العلم بالاحكام لان آلي الاحكام للاستغراق الحقيقي أو العرفي والخلاف لا شيء
عنده من ذلك أو خارج بقوله المكاتب لان معناه الاستبطاء وهو لا يسطر. وموضوعه
فعل المكلف من حيث عروض الاحكام له أي فعل المكلف ولو باعتبار وقوعه فيدخل
فعل المصبي وأما أفعال الحية وإتات المجهوث عن حالها في الفقه فيرجع البحث فيها إلى
فعل المكلف كالإتيان في الدابة شبه أنه يرجع إلى شعابه أو يقال فعل المكلف غالباً وقيل
موضوعه فعل المكلف وغيره • ثم إن الأحكام الشرعية إما أن تتعلق بعبادة أو معامل
أو عناية أو مجتنبية إذا الفرق من بعثته صلى الله عليه وسلم النظام أمر المعاش والمعاد
وانتظامهما العا محصل بل يكال فواهم الطبقية العسكرية وانشوربة والعصية والمراد
يكالها أو يعتد بها شرعاً فيبحث عنه في الفقه ان تعلق بكال الطبقية فالعبادة اذ بها
كالمها أو بكال الشهيرة وان تعلق بالاكل ونحوه من المنافع والمعاملة ولو حكماً كافتراض
اذ مخرجها فقهية التركات وهي شبهة بالمعاملات حتى لا يخرج عن مباحث الفقه بناء
على ان الافتراض منه وإبنت علماً مستعلاً أو بالوطء ونحوه من الاستمتاع بالمال كحكمة
أو بكال الفصحية فالجناية وأهمها العادة لتعلقها بالاشرف وهو المولى سبحانه وتعالى
ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها ثم المال كحكمة لاهاد رها في الحاجة ثم الجناية لثقل وقوعها
بالنسبة لما لها فذلك ترتيبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادة على ترتيب
حبر الصديقين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأقام
الصلاة وابتداء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وأخرها القضاء والشهادات والدعاوى
والبنات اتعلقتها بالمعاملات والمناكحات والجنابات وأخرها العقوبة أو لا يحسن العقوبة
نسأل الله تعالى حسنهما وإنما كان موضوعه ما ذكرناه يبحث عنه عن عوارضه الذاتية
وقد عرفت ان البحث عن الاعراض صادق بمجملها عليه كالحكم على فعل المكلف بأنه
تعتبره الاحكام الخمسة أو على نوعه كالحكم على الوضوء أو الغسل بأنه واجب أو مندوب
وعلى المصح على الخفيف بأنه جائز والمسائل التي لا يكون موضوعها نفس الموضوع أو شيئاً
بما تقدم عند تعريف الموضوع نؤكد على ما يرجع إلى ذلك كقول أبي تمام المياض التي يجوز
التطهير بها سبع مياه فانه في معنى قولك التطهير بالمياه السبع جائز والمياه على أربعة أقسام
فانه في قوة ان يقال التطهير بمياه تنقسم إلى أربعة أقسام والسوال مستحب فانه في قوة ان
يقال واستعمال السوال مستحب ان أرد منه الا لة وكقوله وأقل الحيض يوم وليسته فانه
في قوة ان يقال وقبول المرأة لاحكام الحيض في زمن أقله يوم وليسته واجب وكقولهم
للزواج النصف فانه في قوة أن يقال اعطاء الزوج النصف باعتبار القسمة الفرضية واجب
وعلى هذا القسم فانه المسائل بالتأويل يرجع الحكم فيها على نوع الموضوع وانما يحتاج

الى هذا التأويل في الفرائض بناء على انها من الفقه وأما على انها علم مستقل فلا وحده على انه علم مستقل علم بأصول يعرفها قسمة التركيبات ومستحقها وانصباؤهم منها وموضوعه التركيبات وفائدته عصمة المكلف عن الخطأ في فعله • وغاية الفوز بسعادة الدارين • وفصله على غيره من حيث انه يعرف به الحلال والحرام • ونسبته الى غيره أنه من العلوم الشرعية • ووضعه الاثمة المجتهدون • واسمعه الفقه • واستداده من الكتاب والسنة والاجماع وباقي الأدلة • وحكمه الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف به صحيح عبادانه فان راد على ذلك كان واجبا كفايا الى بلوغ درجة الافتاء فان زاد على ذلك الى ان يبلغ درجة الاجتهاد ما زاد دوبا • ومسائله قضاياء التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها

فعلم المعاني

• وحده علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي لها طابق اللفظ مقتضى الحال أي ملكة يقتدر بها على معرفة الاحوال الخ أو قواعد وأصول يعرف بها الخ أو ادراك أصول ونصديق بها يعرف بها الخ والاحتمال الأخير يحتاج الى تقدير متعلق أي علم أصول يعرف بها الخ ومتعلق المعرفة على الاحتمال الأخير غير متعلق العلم المأخوذ جنسا في التعريف فلا يلزم سببية الشيء لنفسه ومعلوم ان لفظ علم المضاف الى المعاني حر • علم فلا معنى له حتى يلزم الدور وتوهم ان التركيب اشافي وان لفظ علم المضاف له معنى فالعلم المأخوذ جنسا في التعريف أعم والمعرفة أخص ولا يلزم من معرفة الاعم معرفة الاخص وكذلك المعنى المأخوذ من قوله يعرف غير المعنى المأخوذ من انظ علم المضاف الى المعاني فلا يلزم الدور وقد عرفت ان الاعتبار عدد الحقيقة من ملكة الاستحضار فالمملكة الاستحضار بالنسبة للقواعد وملكه استحصاها بالنسبة للاقتدار بها على ادراك جزئية لاحوال اللفظ العربي هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات تلك الاحوال ولا يصح ان يراد بها ملكة الاستحصاها بالنسبة للقواعد لانه لا يكون جنسا متميها لا كتاب القواعد ولا قواعد عنده وإذا كان كذلك لا يكون مقتدرا على ادراك جزئية ومعرفة الاحوال لانها تكون متوسطة القواعد قال في المطول أي ملكة يقتدر بها على ادراك جزئية • يقال لها الصاعقة أيضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكم البغايا يحصل من ادراكها وممارستها فافترسها بتمكين من استحضارها والافتات اليها وتفصيلها متى أريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحياة كونها جهتي ادراك الا ترى اننا اذا قلنا فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجالده هي مبدأ التفصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم الاصول والقواعد لانه كثير اما يطلق عليها • وكتب عبد الحكيم عليه قوله ملكة يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر في مفهومه حتى يراد به يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لصفة التعريف بدونه قوله مستنبطة في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن

قوله أي ملكة الخ هذا لا يوافق ظاهر قول صاحب التلخيص ويخصم الخ فيكون الانحصار على هذا باعتبار المتعلق وهو القواعد وكذا يقال مثله على جملة على الادراك أو فيه استخدام اه مؤلف

على الاستحصال فإذا مارس المسائل المستبقة والتفت اليها مرة بعد أخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل بصير عالمًا بعلم المعاني بهذا المعنى قوله ما يتمكن من استحضارها إشارة إلى أن المتعبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الخاصة به لا تكرار المشاهدة قوله جهتي أدراك فان جهة الإدراك وسببه هو الملكة لا الإدراك اذ الشيء لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة بالإدراك لا سببه قوله لانه كثير الخ أشار بذلك إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح فخل اللفظ عليه أولى ولد أقال يجوز ولا به محتاج إلى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة إلا بعد حصول الملكة فتبينه بعدة بالنسبة إلى الملكة ومن هذا ظاهر وجه عدم جملته على الإدراك أيضا اه أي ظهر من قوله ولانه لا يصير سببا للمعرفة الخ لكن لك أن تجعل المضاف المقدر العلم الاستحضاري حتى يكون متأخرًا عن الملكة فيكون أقرب إلى السببية من الملكة لا الاستحصال السابق على ملكة الاستحضار حتى تكون سببية بعيدة ويقال في وجه عدم جملته على الإدراك أيضا انه زائد على التقدير مضاف إليه أي علم أصول يعرف به الخ وقال في المطول أيضا هو علم يستبقة منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد فيها أمكننا ان نعرفه بذلك العلم لانها تتحصل جملة بالهـ لـ ان وجودها لا يهايه له محال وعلى هذا يدفع ما قبل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية أو البعض غير المعين فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلًا لأحد أو البعض فيكون حاصلًا لكل من عرفه مسألة والمراد باحوال اللفظ الامور وانما راضة له من القديم والتأخير والتأخير والتأخير والتأخير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي هي مطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المراد وكذا المحسنات البديعية من التجسيم والترسيم ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها مطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لا اعتبار بهذه الحقيقة لانه لا يمكن ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان ينصوّر معنى التعريف والتكثير والتأخير والتأخير مثلاً وهذا واضح لزم وما نوفاً داهمه سداً يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية أو مثلاً وان كانت أحوال اللفظ قد تقتضي الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها مطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه أن الحال الغلاني يقتضي ارادته شبه أو استهارة أو كناية أو نحو ذلك اه قوله هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الخ فيه جعل للاضافة للاستغراق الحقيقي على ارادة هذا المعنى وبصع جعلها للاستغراق العرفي على معنى انها تتحصل جملة الافراد العرفية بالهـ لـ كما في اللام في تعريف البيان على ذلك فهو حذف من كل نظير ما أثبت في الآخر وقوله وهو قرينة خفية قال الشيخ لانها ما من

كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض المقصود من الكلام وهذا مما لا يسل إلى الشك فيه وإنما كانت خفية لأنه قد يقصد من الكلام إثباته تقييد مجرد إثبات شيء أو نفيه عنه ويكون التقييد لتوضيح وقوله على أن المراد به علم يعرف به هذه الأحوال الخ أي فهو مأخذ للتصديق بأن هذه الأحوال يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وقوله والمراد بأحوال اللفظ الخ أي العارضة بمباشرة أو بواسطة حتى يدخل أحوال الاستدلال بها حال الاعتناء بالاستدلال به حال لفظ وحال الحال حال فإن قيل أحوال اللفظ كأنها كبدون ذلك كرهى عينها الاعتبار المناسب الذى هو مقتضى الحال فكيف يدعى قوله الأحوال الخى بما يطابق الخ يقال إن كون هذه الأحوال هى المقضى فعلى السامع على ما هو الذى يقع فى مقتضى الحال والافتقار إلى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكى فيه المستدل به أو يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذى يورده المتكلم يكون خزانة من حقائق ذلك الكلام هو بصدق هو عليه صدق الكلام على الخرى • وموضوعه اللفظ العربى من حيث إفادته المعانى الثوابى والمعانى الأولى ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو أصل المعنى مع التصور مسيات من التعريف والتدبير والمعانى الثوابى الأغراض التى يقصدها المتكلم من جعل الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهوداته العظيم والمصروية الانبعاث كإرواف المسائل الخ ومقتضى الأغراض التى يوردها المتكلم هذه الخصوصيات لإجلاء المعنى على ما لا يورده وعه اللفظ العربى من حيث الإبراد على التبديع لأن موضوعه ذلك من حيث التبديع العرضى وإنما كان موضوعه ماد كإلانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وأبحاث صادق بالحق على نفس الموضوع كقولك اللفظ العربى المشتمل على الاعتبار المناسب مطابق مقتضى الحال أو المبلغ وعلى نوعه كقولك الكلام الملقى إلى المتكلم يجب توكيده وإلى المثال يستحسن توكيده وإلى خالى الذهن لا يؤكد والكلام المؤكد الملقى إلى المتكلم مطابق مقتضى الحال والمسائل التى لا يكون موضوعها من الموضوع أو نوعه أن أحوالها المتقدمه تؤلف بما يرجع إلى ذلك فقوله وأما تقديم المستدل فكذلك وأما تعريفه فليكن فى قوة أن يقال وأما الكلام المشتمل على تقسيم المستدل أو تعريفه فكذلك وعلى هذا القياس • وفائدته معرفة أنجاز القرآن وعجابه الفورية بسعادة الدارس • وفصله أنه من أشرف العلوم الأدبية أنه يعرف أنجاز القرآن • ونسبته أنه من العلوم الأدبية • ووضعه الشيخ عبد القاهر الجرجاني • وأما المعانى واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب وحكمه الوجوب الكفائى عند التعدد والعينى عند الانفراد ومسائله قضاياء التى تطلب نسب مجموعاتها إلى موضوعاتها وتخصر مسائل نفسه أن أريد منه القواعد ومسائل متعلقة أن أريد منه الملكة أو الإدراك فى ثمانية أبواب الأولى أحوال الاستدلال الثانى أحوال المستدل به الثالث أحوال المستدل الرابع أحوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس

الإنشاء السابع الفصل والوصل الثامن الایجاز والاطناب والمساواة لان الكلام
 اما خبر وهو ما نسبته خارج نطاقه أولا تطابقه أو انشاء وهو ما ليس كذلك بأن لم يكن
 نسبته خارج أصلا كصیغ الطلب أو لها مارج لكن لا يتحمل المطابقة وعندها بل
 مطابقة واجبة ضرورة ان الخارج حاصل بالصیغ لا يفتقر عنها كصیغ النقص والانشاء
 له أحوال تخصه لا تفرد أدواته أحكام لا تنحصر في الخبر فإدري باب والخبر لا بد له من مسند
 اليه ومسند واسناد المسند قد يكون له تعلقات اذا كان فعلا أو في معناه كالمصدر واسم
 الفاعل فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربعة من باب على حدة وكل من
 الاسناد وطريقه والتعلق اما بقصر أو بغير قصر فلا بد للقصر من باب سادس لعدم
 اختصاصه بشئ مما ذكر وكل جملة قرئت بأخرى اما مخرقة عليها أو غير مخرقة فلا بد
 للفصل والوصل من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام آخر وما سبق من أحوال
 الاشياء المتقدمة أحوالها باعتبار نفسها والكلام اما ما ادعى أصل المراد الفائدة أو غير
 راند وذلك يكون باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته ولا اختصاص له بشئ مما ذكر
 فلا بد له من باب ثامن والوصل عطف بعض الجمل على بعض خواصه عطى وبتبع والفصل
 تركه نحو واذا دخلوا الى شياطينهم قالوا ان الله حكيم غفار مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعط
 الله يستهزئ بهم على انهم لم يسمعون له ليس من قولهم ولم يعطى على قالوا لا يثارتكم في
 الاختصاص بالطرف والمساواة ان يكون اللفظ عقداً أصل المراد والایجاز ان يكون
 اللفظ ناقصا عنه واجبا كقوله تعالى ولكم في القصص حكمة فانما اكسير ولفظه يسير
 فان الانسان اذا علم انه من قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
 بالقتل الذي هو القصص كثير من قتل اساس بعضهم بعض والاطناب ان يكون اللفظ
 راندا عنه لفائدة كقوله تعالى رب انصرني في صدري فان انصرني في صدري طلب شرح لشيء في
 له وصدري في صدري نفسه تنبيه قد تقدم ان الوضع انما يناسب حلى ان علم على الاصول
 وأما اذا حمل على الملكية أو الادراك فلا بد ان يكون الوصف باعتبار المتعلق من القواعد
 وأن في قولهم بعث فيه للسببية اذا أريد منه الملكية أو الادراك أو على حاله من القرينة
 لكن مع تقديره ضاف وأن الملكية التي تراد من العلم هي ملكة الاستحضار القواعد أو ملكة
 الاستحضار والاستحضار معادون ملكة الاستحضار على ما تقدم وأن المشترك الوضع
 ارادة أحد معانيه لا يمنع دخوله في التعريف وأن الحكيم باعتبار انحصار وان مسائله
 أجراه نفسه على انه معنى السواد أو اتعاقبه ان كان معنى الادراك أو الملكية فاحتفظ
 على هذا حتى لا يحتاج الى اعادته

علم البيان

وحد علم البيان علم يعرف به اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه أي
 اصول أو ملكة أو ادراك اصول يعرف به الخ الاله على الأخير يحتاج الى تقديره مضاف اليه
 أي علم اصول على نحو ما تقدم في تعريف علم المعاني ويكون متعلق المعرفة غير متعلق العلم

على الأخير لا يلزم سببية الشيء في نفسه ويكون العلم المأخوذ جنساً في التعريف أعم من
 المأخوذ مضافاً في المعرفة بناء على أنه تركيب إضافي لا يلزم الدور لانه لا يلزم من معرفة الأعم
 معرفة الأخص قال في المطول أراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على إدراكات جزئية أو نفس
 الأصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني اهـ وكتب عبد الحكيم
 العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازاً مشهوراً وأو حقيقة
 اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك
 والشارح رحمه الله تعالى اختار جملة على المعنيين الأخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق
 وما قيل لهم في قصده وانه تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى
 التصديق بانقواءه بل على ادراكها فليس شئ لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة
 لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح الصواب يطلق على القواعد المتصورة وعلى
 ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها وكذلك لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه
 وعلى ملكة - تحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن
 الدلائل أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقران علم المسائل بدون
 الدلائل يسمى تقليداً للعلم اهـ فسلم البيان حتمه ثم لا ادراكات جزئية وتصديقات
 بان المعنى الواحد يورد طرق مختلفة في الوضوح فان لكل معنى لوازم بعضها وبلا واسطة
 وبعضها وبواسطة فيمكن ابراده بعبارات مختلفة في الوضوح أى مثلاً باعتبار ذاته على أنه
 بمعنى الملكية أو الادراك أو باعتبار علمه وادراكه على أنه بمعنى القواعد وذلك ككثير من
 فانه يورد الكتاب كريد كثير الرماد والمجاز كريد ثم وقال في المطول أيضاً والعنى أن علم
 البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على ابراد كل معنى واحد اهـ وهذا هو المشهور ومن
 أن علم البيان يقتدر على ابراد لا على المعرفة فكس جعله عبد الحكيم على حدق مضاف
 أى معرفة ابراد الخ واستدل عليه قول الشارح بعد قوله عرف من ليس له هذه الملكية ابراد
 معنى قولنا يرد وجوده في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان وجعل في كلام الشارح إشارة
 الى انه معرفة ابراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل وان القدرة على ابراد المذكور
 ليست بلا زنة وانما اللازم هو القدرة التامة على المعرفة واللام في المعنى للاستغراق
 العرفي أو الحقيقى معنى ان أى فرد من المعاني يمكن ان يورده بسبب ذلك العلم لانها تورد
 جملة بالثقل لان وجوده لا نهاية له محال على تخوماً تقدم في تعريف علم المعاني لا للجنس
 للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ابراد معنى واحد في ركب مختلفة عالماً بالبيان
 يخرج تفقيب المعنى بالواحد ما اذا أورد معان متعددة بطرق بعضها أو وضع دلالة على معناه
 من البعض الآخر على معناه فان هذا لم يكن من البيان فى شئ وخرج بتفقيب الاختلاف
 بكونه في وضوح الدلالة مألوف والمعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
 الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة فانه لم يكن من البيان فى شئ أيضاً لما كان
 كل واحد من الطرق والعبارات هو شئ بالنسبة الى ما هو أوضح منه وان معنى اختلافها في

الوضوح أن بعضها أوضح من بعض لم يمتحج إلى ذكر الخلقاء وزاد القوم في التعريف قيد به
 رعاية المطابقة وهذا القيد للاعتداد به عند الباعث لا لتحقيقه • وموضوعه اللفظ العربي
 من حيث الإيراد المنطقي ورواها كان موضوعه ما ذكرناه يبحث فيه عن عوارضه
 الذاتية والبحث صادق بالجل على الموضوع كقولك اللفظ العربي أن استعمل في غير ما وضع
 له للعلاقة مع قرينه غير مانعه فكنا به أو مانعه فجاء والجل على نوعه كقولك المجاز أو
 الكناية بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فهذه قواعد تحمل كبرى لصغرى سهولة الحصول
 وفائدة التمكن من مخاطبة أهل اللسان بطرق مختلفة ونمايته انقور سعادة الدارس • وفضله
 أنه من أشهر العلوم الأدبية أذ به عرف بحجاز القرآن أيضا • ونسبته إلى غيره أنه من
 العلوم الأدبية • وواضعه الشيخ عبد القاهر وقيل أبو عبيدة لأن هذا العلم دون قبل أن
 يوجد الشيخ عبد القاهر فوضع فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بحجاز القرآن • واصله علم البيان
 • واستجداده من الكتاب والسنة وكلام العرب • وحكمه الوجوب انكشاف أن المعنى على
 من انقور • ومساأله قضايا إلى طلب سبب محمولاته الموضوعاتها وهي لا تخرج عن البحث
 عن أحوال شيئين المجاز والكناية لأن الطرق المختلفة في الوضوح لا تكون إلا بالقياس إلى
 المعنى الغير الموضوع له واللفظ باعتبار ما ان يكون كناية أو مجازا نوعيا • فالكناية اللفظ
 المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه غير مانعه من ارادته • والمجاز القوى ما أن
 يكون من كبا • واما ان يكون مفردا أو مجازا المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
 لعلاقة مع قرينه مانعه عن ارادته المعنى الموضوع له الذي يكون اللفظ المستعمل فيه حقيقة
 فإن كانت علاقة المجاز المشابهة فاستعارة وإن كانت غيرها فجاز مرسل والاستعارة تنقسم
 باعتبار ذكر المشبهة به وعدم ذكره إلى مصر بحية وكيفية التصريح بحية هي التي صرح
 فيها باللفظ المشبهة به والمكسبة هي التي طوى فيها اللفظ المشبهة به مع ذكر لارمه وفردا خلف فيها
 فقيل ان اللفظ المشبهة به المطوى المرموز إليه شيء من لوازمه ودل اسم اللفظ المشبهة المستعمل
 في المشبهة به الادعائي ونسب إليها التشبيه وهو الأقرب لأنها على الأحرى تكون نسبيته
 استعارة مجاز الأنماط طبق عليها تعريف الاستعارة بكلا إطلاقها وباعتبار المستعار
 إلى أصلية ونسبية فالأصلية ما كان المستعار فيها اسم غير مشتق والتبعية ما ليست كذلك بأن
 كان المستعار اسم مشتقا أو فعلا أو حرفا • وباعتبار المستعار له إلى حقيقة نسبية وتخيلية
 فالعقبة ما كان المستعار له محققا حسا أو عقلا والتبيلية ما ليست كذلك وباعتبار الملائم
 إلى من شعبة ومطلقة ومجردة فإن قرنت بملائم المشبهة به قرنته وإن قرنت بعلام المشبهة
 فمجردة والإطلاق • والمجاز المركب هو اللفظ المركب المستعمل في غير ما وضع له بعلاقة مع
 قرينه مانعه من ارادته فإن كانت علاقته المشابهة سمى استعاره تخيلية وهي تنقسم أيضا
 إلى مصر بحية ومكسبة • ومصر بحية ومطلقة ولا تكون إلا أصلية وإن كانت غيرها
 سمى مجازا مركبا فتبين انحصاره في الشئين قال في المطول فإن قلت إذا كان ذكر التسمية
 في علم البيان سببا لبناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة

قوله فقل الخ قائل الأول
 الجهور وقائل الثاني
 السكاكي وقائل الثالث
 الخطيب اه مؤلف

قوله بكلا إطلاقها وهما
 الاستعمال واللفظ اه
 مؤلف

بحث الاستعارات لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعاره واستحق ان يجعل اسلا راسه اه وحينئذ قد كرا الحجاز العقلي مع انه بحث عنه
في المعاني والنشأة اللغوية مع كون الاستعاره لا تبنى الا على التشبيه المعنوي المضمر في
النفس والحقيقة في انبياء على سبيل الاستطراد قصد الى تكميل الصناعة بذلك ماله
نوع تعاقبها من المواقف والمقالات

علم الالهي

• وقد علم ان الالهي علم عرف به الوجود المحسنة الكلام تحسنا تابعا للخصم الذي اى
يتصور به معنى تلك الوجود ويلم به اعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة كما يؤخذ من المطول
وعلمه وان لم يعنى الاقوال الشارحة المبيته لمفاهيم الوجود المحسنة لا بعناء السابق والمعرفة
عنى التصور لا التصديق فتقولنا تابعا للخصم الذي انبىه على ان هذه الوجود اعلمنا
محسنة للكلام مد التحسين الذي والا كان كعلني الدر على اعناق الحجاز بروح
الحجرات العرضية التي لا يتبع تحسنها التحسين الذي كالحجرات الشعرية والبيانية
والنورية والقوية فانها ليست من الالهي والمحسنة الذاتية التي بحث عنها علم المعاني
كالنصاحة والمطابقة ووضوح الدلالة اعنى الخلو من التعقيد المعنوي والمطو عن القرابة
ومن شذوذه القبيح وعن سبب التأليف وعن التماثل لا الشئ لا يكون تارة النفس
ركب عبد الحكيم على المطول ليس قوله علم بعض الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها
والمعرفة بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع عن القواعد الكلية
كأنى نعرف العلمين السابقين ان ليس في علم الالهي الا انصاء والمحسنة التي بيان عددتها
وتفصيلها فهو علم بين وجهه وهو موات المحسنة العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه
مسئلة فضلا عن ان يستخرج منه فروع وانما جعل انساكني رحمه الله تعالى بيان المحسنة
من فروع علم الالهي ولم يجعله علم بآراء والمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما كان العلم قد
يطبق على الادراك التصديقي مناسب لما تسعه من آئمة الالهي من ان المعرفة تعدى الى
مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما فاقوا من ان لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكمية
رأيا العلوم الشرعية فلا يأتى فيها ذلك فان الالهي ليس الا ذكر الاشاط ومفهوماتها وكذا
التفسير والحديث اه وأما على جعله علما مستقلا كما صرح صاحب التلخيص فيجعل العلم
على الملكة أو الاسول واقفا عند كانه في العلمين انساقيين والمعرفة على التصديق
• والوجود المحسنة للكلام ضربان معنوي أى راجع الى تحسین المعنى واللفظي أى راجع
الى تحسین اللفظ أما المعنوي فانه انشائي وهو الجامع بين معنيين متقابلين وهو ضربان طباق
الايجاب فتقوله تعالى يحيي ويميت وطباق السلب فتقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون
وهما من ظاهرا من الحياة الدنيا وأما اللساني فخصه الجناس بين اللفظيين وهو نشاطهما في
اللفظ ومعه اساميه وان يتفق في أعداد الحروف وأقسامها وهيئاتها وتفاوت بينهما فان كانا
من نوع كالحسين معى مائة لا نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وان

كانا من نوعين معنى جناسا منه توفي نحو قوله

مامات من كرم الزمار فانه * يحيد الذي يحبس من عند الله

• وموضوعه التراكيب العربية من الآيات والاشعار من حيث التبيين العرضي
فقول صاحب التلخيص وهي أى الوجود المحبب منه ضربان في قوة الكلام بحسب ضربين
فوقله ويكون أى الجمع بالفظن من نوع اثنين نحو وتوهمهم باقانا درهم رقادا وعناين
نحو ويحيى ويحيى أو ضربين نحو لها ما كتبت وعلمها ما كتبت في قوة إعادة وهي الكلام
المشتغل على هذا الجمع أى حالة يكون محسنا فالحمل في الأول حمل على نفس الموضوع
وفي الثاني حمل على نوعه وعلى هذا التباس فهذه قاعدة تنصم الى معنى موضوعها
جزئي من جزئيات موضوعها بان يقال هذا الكلام فيه جميع بين المتكلمين وكل كلام
اشتغل على ذلك فهو محسن ولا يقال ان قيد الموضوع من تنقته لا يبحث عنه في العلم واعا
يبحث عن حاله وهما قد بحث عنه لان قيد الموضوع هو الحثية لا مدخولها • وفائدة
معرفته وجوده تحسب الكلام وما يدخل فيه من الجنس وغيره • وغاية القور بعدة
الادرس • وقضاه انه من اشرف العلوم الادبية لانه يعرف بوجوده تحسب الكلام
وهو ينسب الى غيره انه من العلوم الادبية • وواضعه عبد الله بن المصنف وهو أول من سماه
بهذا الاسم • واصله علم السديع • واسماده من الكتاب والسنة وكلام العرب
واشعارهم • وحكمه الوجوب الكفائي • ومساؤه قضاياه التي تطلب بسبب مجموعها التي
موردوعاتها

علم المنطق

• وحده علم المصدق علم بهم الامكان عن الخطأ أى عن ان يقع فيها خطأ ويصح ان يراد من
العلم المائكة أو الأصول أو الادراك على نحو متقدم وأر د عليه ان علم الحساب انهم
مر اعانه الذهن عن الخطأ في التفكير وأوجب بأن علم الحساب انهم مر اعانه الذهن عن
الخطأ في التفكير وهو المادة لا في التفكير والهيئة لان التفكير ترتيب أمور من معلومين الخ
والحساب لا يصح من الخطأ في الترتيب واعا يصح من الخطأ في الترتيب وانما هيئة في خلاف
المنطق ولانه يصح من الخطأ في الترتيب والفكر وان كانت الهيئة في التفكير تدعى الهيئة
في التفكير • وموضوعه المعلوم التصوري والتدقيقي من حيث محاذ اتصاله الى المجهول
أى لا من حيث اثبات العقائد الدينية فانه موضوع علم الكلام بناء على ان موضوعه
المعلوم من هذه الطبيعة وانما اخلا من حيث صحة الاتصال لان قيد الموضوع من تنقته
لا يبحث عنه في العلم أى لا يقع مجموع الاتصال بمجوع عنه فيه وهكذا الحال في كل حثية
جعلت قيد الموضوع وبجست عنها في العلم وفي حاشية المطالع ان قيد الموضوع مطلق
الاتصال والمجوع عنه الاتصال المتخصص أعني الاتصال الى التصور أو التصديق
فتكون الاعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع ولذا ان تقول ان القيد هو الحثية دون
مدخولها وانما كان موضوع المنطق ماذكر لانه يبحث عن أحواله التي هي الاتصال الى

فوقله وموضوعه المعلوم
الخ وقيل موضوعه
المعقولات الثابتة ودرجه
في تفرج المطالع اه
مؤلف

المجهرولات وما يتوقف عليه الاتصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية
 والتصدقية لذواتها مثل البحث عن الاتصال الحكم على الجنس والفصل وهما معلومات
 تصوريات بانها اذ اذكر كبا على الوجه المخصوص وصل المجموع الى مجهول تصوري والحكم
 على القضايا وهي معلومات تصدقية بانها اذ اذكر كت على الوجه المخصوص صارت قياسا
 موصلا الى مجهول تصديقي والجل في هذه الامثلة على نوع الموضوع ومثال البحث عما
 يتوقف عليه الاتصال الى التصور ولا يكون الا توقفا قريبا للبحث عن كون المعلومات
 التصورية كناية او حرة ذاتية او عرضية جنسا او فصلا او خاصة والجل في هذا اجل على
 نفس الموضوع ومثال البحث عما يتوقف عليه الاتصال الى التصديقي توقفا قريبا أي لا
 واسطة للبحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو تنقيض قضية أو
 توقفها بعد أي توسط للبحث عن موضوعاتها ومجولاتها فان الموصل الى التصديقي يتوقف
 على القضايا لتركيبه منها والقضايا متوقفة على المجهرولات والموضوعات والجل في مثال
 التوقف القريب على نفس الموضوع وفي مثال التوقف البعيد على نوع الموضوع
 وهذا التفرير تعلم ان علم المبررات مبنى على أربعة أركان مقاصد اصوريات وهي
 الاقوال الشارحة ومبادئها والكليات الجنس ومقاصد التصديقات وهي الاقضية
 ومبادئها وهي القضايا وأحكامها ولوازمها من العكس والتناقض وان باب جواز الاشتغال
 وباب تقسيم العلم وباب انواع الدلالة وباب مباحث الاقضية ليست من مقصد دعلم المطلق
 وانما ذكرت لما كانت اتماءات هافيه أماند كجواز الاشتغال فليكون اشرار على
 بصيرة وأماند كتر بيف العلم وتقسيمه الى تصور وتصديقي فلا نه من مبادئ مقصد مانه
 لتوقف تصور موضوعه على تصور العلم وتقسيمه لان المعلومات التصورية او التصديقية
 لا بد من العلم لا بد من العلم والتصوير والتصديقي لتوقف معرفة المشتق على المشتق منه
 والمنسوب على المنسوب اليه وأماند كراوع الدلالة ومباحث الالفاظ فلان الكليات
 الجنس اقسام للملكي القسم داله من المفرد القسم من اللفظ القسم من الالفاظ ايضا لما ذكر
 الاحتياج الى التفهم بالعبارة واستخرجي كأن المنفكر يتأخر نفسه بألفاظ متغيرة جواهر
 بحث الالفاظ والدلالة من حيث تعلقها بالمعاني باين من المنطق نبعاً كما يؤخذ من الملوي
 واعتبر جعل موضوع المنطق ما ذكر بان موضوع الحساب كذلك فان الاربعه مثلا
 المتصورة بانها المنقسمة الى اثنين واثنين يتوصل الى بصرها في مثالها الى معرفة المجهول وهو
 حاصل الضرب بقدها على اثنين الى معرفة المجهول وهو نصيب كل منهما فلا غبار بين علم
 المنطق والحساب بالموضوع مع انهم يقولون غار العلوم بغير الموضوعات واجيب بان
 موضوع علم الحساب بالمعلوم من حيث انه عدد والعدد من حيث انه عدد وان كان معلوما
 فموضوعه الحكم المنفصل بخلاف موضوع علم الهندسة فانه الحكم المتصل وهو المقدار
 وفادنه الاحترار عن الخط في الفصحة وعنايته استقراج الامور النظرية عن الامور
 الضرورية ومعرفة التاليفات الصحيحة من الفاسدة وقضله انه يفوق على غيره من العلوم

قوله لتوقف معرفة
 المشتق الخ أي والجواب
 بأن الجهة منسكة لا يقيد
 اه مؤلف

لكونه عام النفع فيها • ونسبته انه من العلوم العقلية • ووضعه ارسط • واسمعه علم
المنطق لانه يبين القوة الناطقة والميزان ومعار العلوم • واستداده من العقول الذكية
• وحكمه مختلف فيه • ومسايله قضاياء التي تطلب نسب مجولاتها الى موضوعاتها

علم التوحيد

• وحده علم التوحيد علم يتقدمه على اثبات العقائد الدينية بآراء الحجج ودفع الشبه قال في
شرح المقاصد وهو في اثبات العقائد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترتيب من التقليد
الى التحقيق واثباتها على الغير بحيث يتمكن من الرام للمعانيدين أو اثباتها واحكامها بحيث
لا ترتز لها شبه المطالبين • والعلم الواقع جسامتي التعريف يصح ان يراد منه انقواء
الممكنة أو الادراك • وموضوعه العلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية أي
بان يكون المحمول عليه من الاعراض الذاتية له ذيل في اثبات العقائد وقيل موضوعه
المو • ومن حيث هو • فيميز عن الانهى يكون البحث فيه على قانون الاسلام قال في شرح
المقاصد أقول اعترض في المواضع على كون موضوع الكلام هو المو • ومن حيث هو
بانه قد يبحث عن أحوال مالا به من وجوده وان كان موجودا كالتفرد والذيل وعن أحوال
مالا وجوده أصلا كالمعدوم والحال • لا يجوز ان يؤخذ الموجود اعم من الذهني والخارج ليم
الكل لان المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني والجواب اننا لا نسلم كون هذه المناحيث
من مسائل الكلام بل مباحث النظر والذيل من مباحثه على ما قررنا بحث المعدوم والحال
من لواحقه مسألة الوجود فونسيحيا لا مقصود ونعماله بانه عرض لما قبله لا قبل بحث عادة
المعدوم واستعماله التسلسل في التوقي • وامثال ذلك من المسائل قطعنا لا نقول هي راجعة
الى أحوال الموجودات هل بعد المعدوم • هل يسائل الى غير انها به وهل يتركب
الجسم من الله • ولوا في الصورة ولو سلمت انها من المسائل فبما رماذ كرمتم لو اردوا بالوجود من
حيث هو الموجود في الخارج بشرط اعتباره وجوده ونسب كذلك بل الموجود على الاطلاق
ذهبا كان أو خارجا واجبا أو ممكنا جوهر أو عرضا الى غير ذلك فباحث النظر والذيل من
أحوال الوجود العيني وان لم يعتبر وان بقي من أحوال الوجود الذهني ركبتين من المتكلمين
يقولون به على ما بصرح بذلك كلامهم ومن لم يقل فعليه العدول الى العلوم • بحرقه
وقيل • وموضوعه ذات الله وحده وقيل ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث استنادها
اليه كما يؤخذ من المقاصد قال في شرح المقاصد فان قيل لو كان الموضوع ذات الله وحده أو
مع ذات الممكنات من حيث استنادها اليه لما وقع البحث في المسائل الا عن أحوالها والالزام
باطل لان كثير من مباحث الامور العامة والجواهر والاعراض بحث عن أحوال الممكنات
لان من حيث استنادها الى الواجب قلنا يجوز أن يكون ذلك على سبيل الاستطراد قصد الى
تكميل الصناعة بان يذكر مع المطلوب ماله نوع تعاقب من الواحني والغرور والمقابلات
وما أشبه ذلك كما بحث المعدوم والحال وأقسام المشاهدة والحركات والاجسام أو على سبيل
الحكاية لكلام المخالف قصد الى تزيينه كبحث العلة • به يعترض عليه بان اثبات الوجود

قوله اثبات العقائد أي
سواء كانت متعلقة
بالمصانع أو العالم •
مؤلف

قوله وقيل ذات الله الخ
فأصل الاول القاضي
الارموي من المتأخرين
وقائل الثاني صاحب
التصانيف • مؤلف

قوله الشرعية أي
المطابقة للشرع سواء كان
اثباتا بالشرع أو بالعقل
• مؤلف

لذات العلية يقرر في علم الكلام فلو كانت ذات الله هي موضوع علم الكلام لم يثبت فيه وجودها لان هلية موضوع العلم البسيطة لا تبين فيه وايضا لو كان موضوع ذات الله سبحانه وتعالى لكانت مسائله عبارة عن اثبات اعتقاده وهي مسائل جزئية مع ان علم الكلام قواعد كلية ومن اراد استيفاء الكلام على التعريف والموضوع لعلم الكلام فعليه برسالتنا كشف اللثام عن مقدمات علم الكلام . وقائده ان التجاذب من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد والنور بالعبادة الالدية . وغايته ان يصير الايمان متيقنا محكما بحيث لا ترتزله شبه المبطلين . ونضله انه اشرف العلوم لان غايته اشرف العايات ولكونه متعلقا بذات الله تعالى وذات رسوله والمتعلق بالكسر شرف بشرف المتعلق بالفتح . وسببه الى غيره انه من العلوم العلية وانه اصل العلوم الدينية وما سواه فرع عنه . ورواؤه ابو الحسن الاشعري ومن تبعه وانموذصور الماتريدي ومن تبعه . واهم علم اصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام والفقه الاكبر . واستمداده من الادلة العقلية والعقلية . وسببه الوجوب الغيبي على كل مكلف من ذكره واتى ابتداء قبل الاشتغال بأي شئ . ومسائله قضايا النظرية الشرعية الاعتقادية . كقولك الواجب انه يستحيل عليه الحدوث والعدم فتر كب هذه موضوعي . فائدة الله واجب لدانيه وهذه المسئلة حكم في باعلى نوع الموضوع والحادث لا بد له من محدث فلهذه مسئلة تركب مع صغرى فائدة لم يحدث بشئ الا بالواجب في باعلى نوع الموضوع ايضا . ومسائل علم الكلام لا تخلو عن اثبات واجب او حار بالعدم او ناشئ بالعدم او بالعدم المؤدية الى العلم به او من نفي مستحيل كذلك فالواجب بالصانع بالعدم كل كمال نؤفد عليه ايجاد العالم من الوجود والحيافه والقدم والبقاء والقدرة والارادة والعلم وبهما الوجودانية والناشئ عن كل كمال ورد عن الشرع كالتصديق والصدق والكلام . والمستحيل عليه عقلا او شرعا اضداد ذلك . والجاري في حق هذه صفات استكسب من الاعتبار به من الخلق والرزق والاحياء والامانة الى غير ذلك والواجب لا ينالها شرعا والامانة والقدرة والعصمة والمستحيل اضداد ذلك . والجاري بالعقل والشرع مما لا يؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والمرض والنكاح الى غير ذلك . والواجب للعالم عقلا الحدوث عن محدث والجاري كل امر لا يؤدي الى اجتماع نقيضين او ارتفاعهما والا كان محالا في نفسه علم الكلام فيما ثبت ذلك او نفيه

علم النحو

• وحده علم النحو كافي شرح الاشعري العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي انتف من او العلم بمعنى القواعد ان جعلت الباء للتصوير منعاقبه او الادراك ان جعلت للتدنية كذلك او الملكة ان جعلت الباء متعاقفة بالمستخرج وقوله احكام اجزائه الضمير راجع الى الكلام من حيث هو بقطع النظر عن تقييده بالاضاف اليه ففيه استخدام وموضوعه الكلمات العربية من حيث ما يمرض لها من الاعراب والبناء والادغام والاعلال ونحو ذلك وهذا التعريف بناء على شهوة لعلم الصرف واما على كون علم الصرف مستقلا لحد النحو علم يعرف به احوال او اخرها الكلمة

فوله للصانع بالعقل أي
لا بالشرع والالزم الدور
لان اثبات الشرع موقوف
على اثبات الشارع وصفاته
التأثيرية اه مؤلف

قوله عن محدث أي
لا اتفاقا كقَالَ ذَعْرَاطِيس
في العلويا لان الحدوث
الاتفاقي لا يحصل له لان
حدوث احداث ايس ذاتيا
لانه مختف في وقت دون
وقت ومباذات لا يتخاف
وكل محدثه ايس ذاتيا
فهو مستند من مؤثر خارج
عن ذاته ضرورة تقاير
المؤثر للآثر اه مؤلف
قوله أو الملكة ان جعلت
الخ أي لا يعنى الادراك لانه
لا يناسب قوله المستخرج
لان المستخرج بالمقاييس
الادراكات الجزئية اه
مؤلف

قوله وموضوعه الخ
لا يقال ان قيد الموضوع
من تقته لا يثبت عنه في
العلم والاعراب أو البناء
مبهور عنه فيه لان
القيد هو الحليسية دون
ملكوها اه مؤلف

اعراباً و بناءً وما يتبع ذلك من التصورات كفتح ان و كسر ها و نحو ذلك و شروط عملها
و شروط عمل شبه التواضع و كالعالم من حيث حذفه و عدمه الى غير ذلك و يصح ان يراى
من العلم الواقع حساقى هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة و موضوعه الكلمات العربية
من حيث ما يعرض لها من البناء الاصلى حالة الادراد و البناء العارض و الاعراب حالة
التركيب و ما يتبع ذلك يخرج منه هذه الحقيقة علم المعاني و البيان و البدع و الصيرف فانها
لا تبحث عن الاعراب و البناء و ما يتبعه و علم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات و أحوالها
من حيث معانيها الاصلية و علم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة و الفرعية لا اعداد كروا و ما كان موضوعه ما ذكره لا يبحث فيه
عن عوارضه الذاتية و قد عرفنا ان البحث عن عوارض الموضوع صادق الجمل على نوعه
كقولك الفاعل مرفوع و المفعول منصوب أو على عرضة كقولك الاعراب لفظي أو
تقديرى و على هذا القياس فلهذا مسائل تجعل كبرى لصغرى و ضوعها جزئى من جزئيات
موضوعها و فائدة الاحتراز عن الخطأ النساقى في الكلام العربى و وعاءه الاستانة على
دهم كلام الله تعالى و رسوله و كلام العرب و فضله أنه من أشرف العلوم لانه يتوصل به اليها
و نسبته الى غيره انه من العلوم الادبية و واضعه الامام على رضى الله عنه بأمره أبا الأسود
الدائى و واضعه علم النحو و استفادته من استقراء كلام العرب و القياس و حكمه
الوجود المعينى على قارئ القرآن و الحديث و التكفاى على غيره و مما له قصاياه التى تطلب
نسب مجموعاتها الى موضوعاتها و لا يخرج عن البحث عن أحوال المغرب و المبنى من
الاعراب و البناء و ما يتبع ذلك من بيان التصورات كبيان فتح هـ زة ان و كسر ها و بيان
شروط عمل الساخ لان الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف و كل من الاوabin امام عرب أو مبنى
و المغرب من الاسم ما سلم من مشابهة الحرف و المبنى ما أشبه ثم المغرب من الامم ان أشبه
الفعل منع من الصرف و الا صرف و كل منهما المرفوع أو منصوب أو مخفوض فالمرفوع
انفعال و نائبه و المبتدأ و آخره و اسم كان و أخواتها و خبرا و أخواتها و التابع فلا رفوع
و المنصوب المفعول المطلق و به و معه و فيه و له و الخال و التمييز و المستثنى و اسم لا المنادى
إذا كان مضافاً أو شبهة بين و خبر كان و أخواتها و اسم و أخواتها و تابع المنصوب
و المخفوض المفعول بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية و المبنى من الاسم اما ان يلحقه
البناء طفاً أو فى حالة التركيب فقط فالاول كاسماء الاشارات و المصبرات و الموصولات
و أسماء الاستفهام و أسماء الشروط و أسماء الافعال و أسماء الاصوات و الظروف
اللازمة للاضافة الى الجمل و الثانى كاسم لا المرفد و المنادى المفرد المعين و لولا بقصد
و المعرب من الافعال المضارع اذا لم يتصل به احدى التوئين فيرفع اذا خلا عن عوامل
النصب و الجزم و ينصب ويجزم عند دخولها و المبنى من الافعال الماضى و الامر
و المضارع اذا اتصل به احدى التوئين و الحروف كاهامية و هي اما مشتركة بين الاسماء
و الافعال أو مختصة بأحدهما و حينئذ ذكر التثنية و الجمع و اسمى الفاعل و المفعول

أو التصفية والنسب متلاق التوراة كانت من الصرف لانه يحكم عليها النحرى بالاعراب أو البناء فلو لم يعرف صيغة أو قواعدها لم يقع الحكم منه على صيغة مخالفة للقواعد الصرفة
فهي من النحرى باعتبار البحث عن حالها من الاعراب والبناء ومن الصرف باعتبار البحث
عن غير هذه الحال كاستأنى

(علم ازميريف)

• وقد علم أن تصرف علم بحيث يفهم عن المفردات من حيث صورها وبهاستقامت العارضة لها من جهة وعلال ونحو بل وهو قيمان الاول نحو بل الحكمة الى ابنية مختلفة لا اختلاف المعاني كقول المفرد الى التثنية والجمع والمصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول والمكبر الى المصدر وقد حرت عادتهم بذلك هذا القسم مع علم الاعراب كما فعل ابن مالك وهو في الحقيقة من القسم بـف وقد تقدم وجهه في مبادئ النحو والثاني نحو بل الحكمة وتغييرها عن أصل وضعها للعرض آخر غير اختلاف المعاني كالانقضاء من انقضاء الساكنين ومن الفعل ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالساكن وهذا النحو بل الثاني ينحصر في ستة اشياء الزيادة والابدال والحذف والقلب والنقل والادغام كزيادة تاخذني فيقال اخذني به وحذف حذوه أي اقتدي به ونحوه وكابدال ثني الهمز من من كلمة ان لا يمكن كاثروا ثني وكسفتي وارعد في المضارع استقلالوا فوقع بها بناء مفتوحة وكسفة فيقال بعدد ثني واو وقلب الواو والياء والتأخير كهاوا صاح ما قبلها كقال وباع وكسفتي حركة واو يقول الى الساكن الصحيح قبله ويا بين كذلك كاذن بخر في ساكن فيجوز من مخرج واحد والافصل كاليد والاجل والعلم المتأخر نجس في التعريف بضع ان يراد منه أحد معانيه الثلاثة وهي الافعال والادراك والمملكة • وموضوعه الكلمات العربية من الجهة المتقدمة واثنيته المذكورة فخرج هذه الجهة العلوم الثلاثة المعاني والبيان واليديع فاما الانجبت عن المفردات من هذه الحثية والجهة المذكورة وعلم اللغة فانه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها من حيث معانيها الاصيلة وعلم الاشتقاق فانه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعة ونخرج علم النحو بقوله من جهة واسلال الخ وانما كان موضوعه ماذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وقد علمت ان البحث صادق بالجملي على نوع الموضوع كقولك الامم امان لثني أو رباعي أو خماسي أو سداسي أو سباعي وكقولك كل واو يا اجتمعتا وسكنت أولا هما قابلت الواو يا وأدغمت الياء في الياء وكقولك كل واو واو يا تخركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاقان الاولى في قوة ان يقال كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسكنت أولا هما قابلت الواو يا، وأدغمت الياء في الياء والثانية في قوة ان يقال كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو تخركت كفتوحا ما قبلها قلبت يا أو واو أو واها انفا فخرج تحت موضوع القاعدة الاولى أو نحو سبيل المدغم في الياء قبلها يا ويحت موضوع الثانية أو واو يا ونحو قال وباع المتقبلان الفا أو بالجل على الموضوع مع مرهضة الذي كقولك كل كلمة ثلاثية مكسورة العين يجوز تسكين عنها

قوله ونحو بل عطف على
الاعلال من عطف العام
على الخاص سواء أريد
من الاعلال التقييد عن
أصل وضع الكلمة لغرض
آخر وهو القسم الثاني من
التعويل المتصرف في السفة
أشياء المذكورة كما يؤخذ
من الصبان أو أورد منه
تقييد حرف العلة بخلاف أو
قلب أو اسكان للتقييد
وماعد ذلك ليس اعلا
كما يؤخذ من الشافعية
وشرح الغزالي مؤلف

نحو علم وكشف في علم وكشف أو بالجل على نوع الموضوع مع عرض ذاتي كقولك الفعل المحرر
أو بعبارة فعل وفعل وفعل كصرب وعلم وشرف ودسج أو بالجل على عرض ذاتي
للموضوع كقولك الزائد بوزن بافظه يقال في وزن علم اقل اذ الزيادة من عوارض
الكلمة الذاتية • وفائدته التمكن في الفصاحة • وغايته العمل بالصناعة • وفضله انه من
شرف العلوم لانه يودي الى التمكن في الفصاحة • ودينه الى غيره انه من العلوم الادبية
• وواضعه معاذ بن مسلم • واسمه علم التصريف لكثرة التصريف فيه فان التصريف لغة
التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها • واستمداده من العفول الكاملة واستقرأ كلام
العرب • وحكمه الوجوب المكفائي أو التذنب • ومسايله قضاياه التي تطلب سبب محمولاتها
الى موضوعاتها • (تأنيده) • التصريف مجرى في الحروف قياسا كقالب همزة الوصل افعالها
أو شبهها نحو ألجل والجل بل عدل ولا يأنبه قول ابن مالك • حرف وشبهه من الصرف
يرى • لان المراد ان الحرف لا يقبل مفردا أي غير مركب مع غيره بخلاف الاسم والفعل

﴿علم التفسير﴾

التفسير تفهيم من القس وهو الكشف وإطلاق التفسير في الاصطلاح على بيان معنى
كلام الله واية بذلك كتراسات النزول والناسخ والمنسوخ والصيق والشتاتي
والمتكى والمنسدى وبقياسه التأويل وهو ما كان بطريق الدراية والتأويل من الاول وهو
الرجوع لانه بيان ما يرجع اليه بقصص القواعد والنظر الصحيح يطلق التفسير أيضا على
بيان معنى كلام الله واية ودراية وعلى ذكر ما يوقف ذلك عليه وعرفه بعضهم على هذا
بانه ما يعرف به معنى كلام الله وألفاظه بقدر نفاذ الشريعة وهذا التعريف مبني على ان
علم القراءات لا يدرسه أضافي التفسير لان قوله وأنا الله يدخل ذلك فيكون تدبره بالتفسير
نسبة له يا شرف أجزاء ونازع في ذلك اشهاب الظاهري في حواشي البصاوي فقال ان أحدا
لم يعد القراءات من التفسير مع ان أكثر مسائله المتعلقة بالاداءات كتحريفه ونظر بعضهم في
منارته بان كثير من الناس عد القراءات منه فعد ذلك الفرق بين التفسير بالهجي
الاخص وبين التأويل بأن الاول ما لا يدرك الا بالفضل والثاني ما يمكن ادراكه بالقواعد
العربية وقد نصوا على حرمة التفسير بالزأى بخلاف التأويل بالزأى وان الصحيح انه يجوز للعالم
بالقواعد وعلم القرآن المحتاج انباهه وذلك ان التفسير كشهادة على الله وقطع بأنه على
هذا اللفظ هذا المعنى فلم يجز الانص من النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين شاهدوا
التأويل والوحي ولهذا اجزم الحاكم بأن تفسير الصحابي مطلقا في حكم المرفوع وأما التأويل
فهو ترجيح أحد المقتلات بدون القطع وإنشاده عن الله تعالى فاعتقر ولهذا اختلف جماعة
من الصحابة والسلف في تأويل آيات ولو كان عندهم فيه نص من النبي صلى الله عليه وسلم لم
يختلفوا وبعضهم منع التأويل أيضا طرد الباب • وحده في الانتفاء بأنه علم يبحث فيه
عن كيفية النطق بالفاظ القرآن وعن مدلولاتها وأحكامها الافرادية والتركيبية
ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمت لذلك فقوله علم - نس وقوله يبحث فيه عن

كيديه الخ يدخل علم نقرأت وقوله وعن مدلولاته يدخل بعض علم اللغة أى القدر المحتاج إليه في هذا العلم ويخص ما في القرآن من الالفاظ وقوله وعن أحكامها الإفرادية والتركيبة يدخل بعض مسائل التصريف والنحو والمعاني والبديع أى البعض الذى يخص ما في القرآن من المسائل الجزئية المندرجة تحت قواعد كل فن من هذه الفنون وقوله وعن معانيها الخ أى هل المراد المعنى الحقيقى أو المجازى فإن التركيب قد يقضى بظاهره شيئاً يصدر عن الجمل عليه صاّد وهذا يدخل بعض مسائل علم البيان الجزئية المتعلقة بالقرآن وقوله وعن ثبوت ذلك كيان الداعى والمنسوخ وأسباب النزول وبالجملة فعلم التفسير مقام نصورى لا تصدىقى فليس عبارة عن القواعد أو الملكات الشائعة من مرأولتها على حسب ما تقدم في رتبة العلوم بل هو عبارة عن المبين لالفاظ القرآن ومفهوماتها فليس فيه قاعدة ومسئلة كلية فضلاً عن ان يستخرج منه فروع بل ليس فيه مسائل جزئية الا فى الصورة فقط وما ينوهم فيه من المسائل الجزئية فهو فى الحقيقة بيان للمفاهيم وأقوال شارحة مؤدية الى التصور لا الى التصديق والمسائل لا يذهبها من الحكم والاثبات لأن المسئلة ما يتعلق بها البحث معنى الحل لا البحث معنى الكشف عن الماهية كقوله الشريف الجرجاني في حاشية شرح المظالم وما قالوا من ان لكل علم مسائل فاعلم ان فى العلوم الحكيمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى بذلك فان الله ليس الا ذكراً لا لفاظ وهو ومات وكذا التفسير والحديث كما تقدم عن عبد الحكيم في اسكلام على البديع • وموضوعه القرآن من حيث ما ذكرنا فاقومنى كونه موضوعه انه يتعلق به البيان والايضاح لا بمعنى انه مبعوث عن عوارضه الذاتية فيه كاهو موضوع الفنون لا على بسبب كماله • وانه من عصمة المكلف عن الخطأ في فهم كلام الله تعالى • وعاقبته امتثال الاوامر واجتناب الدواهي • ونصده انه من أشرف العلوم اشريعاً لان موضوعه وهو كلام الله أشرف من موضوع الفقه والحديث • ووسبته الى غيره انه من العلوم الشرعية • وواسعته الامام مالك بن أنس رضى الله عنه • ما أى بمعنى جامعته لامتدونه لا لتعرفت انه ليس بفن واحد التفسير لانه يكشف ما غطى • واتخاذها من السنة والاجماع والقيام الموافق للسنة • وحكمه الوجوب الكفائى على المكلف ان لم يفرده • ومسائله ما سبت فيها محمولاتها الى موضوعاتها بصورة لما تقدم كقوله تعالى وان خستهم عسى انى يفرأ كقوله تعالى واذا قبل انشر واذا نشر وامعناه اذا قبل لكم انهم ضلوا الى الصلاد والى الجهاد والى كل خير وقوموا له ولا تقصروا

﴿علم الحديث﴾

اعلم ان الحديث فى اللغة ضد القديم وفى الاصطلاح ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً قال الحافظ ابن حجر • وكأنه أريد بالاطلاق الحديث على ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم مقابلة القرآن لان الحديث ضد القديم اه • وعلم الحديث فيما انبأ به جامع الحديث دعاية أى من جهة الدراية والتفكر وثانيه ما

علم الحديث رواية أى من جهة الرواية والقل . وقد حدد الأول بأنه علم بقوانين يعرف
 بها أحوال السند والسنان من صحة وحسن وضعه ورفع وقت وقوعه وقطعه وعمل الخورول
 وكيفية العمل والاداء وصفات الرجال وغير ذلك فقولهم علم بقوانين يصح حمله على المنكحة
 المستخرجة عن أول القوانين وعلى القواعد وعلى ادراكها وقوله أحوال السند والسنان
 أى سواء كانت تلك الأحوال عامة لهما كالصحة والحسن والضعف أو خاصة بالمتن كالرفع
 والوقف والقطع أو خاصة بالسند كالأحوال والتزول والسند فى اللغة المتقدم من قولهم فلا
 سدى أى معقدي وفى الاصطلاح الطريق الموصلة الى المتن يسمى الرجال الموصلين اليه
 والمتن فى اللغة ما صلب وارفع من الأرض وفى الاصطلاح ما ينتهى اليه غاية السند من
 الكلام سمى بذلك لان الشخص المسند يقوى بالسند ورفعها الى قائله وقوله من جهة الخ
 بيان للأحوال فالصحيح ما احتوى على الاتصال والعدالة والصحة التامة وخلا عن الشذوذ
 والعلّة القادحة والاتصال عدم سقوط أحد من الرجال فخرج به المنقطع وهو ما سقط من
 زونه أو واحد قبل الصحابي فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع وخرج المفضل وهو
 الساقط منه اثنين فى الموضع الواحد وان تعددت المواضع والمرسل وهو الساقط منه
 الصحابي والعدالة أى عدالة الراوى تكون بالسلام والبلوغ والعقل والسلامة بما يحل
 بالمروءة ومن الضيق وهو ان يكاب كبيرة أو أصغر على صفة ربه والصبط التام أى صدرا
 أو كذا بالاول أى ثبت ما معه فى حافظته بحيث يشك من استحضاره متى شاء والثانى
 ان يصونه عنه مذهب ربه وصحة الى أن يؤدى منه والشذوذ بخلافه أى اوى الاربع
 . . . زيادة ضبط أو أكثره عند أو غير ذلك من وجوه التراجع فى زيادة أو نقص فى السند
 أو المتن والعلّة القادحة كاستدراكه كان سقط ربه . . . هل عن فوقه عن عرفه منه
 سماع بل فقط لا يقتضى اتصال بل بوجهه كقوله عن فلان وفلان قال كذا أو لا يسقط
 لكن يصفه بغير ما شهر به من اعم أو كنية مثلا والحسن ما احتوى على الاتصال والعدالة
 والضبط العبر التامة وخلا عن الشذوذ والعلّة القادحة والضعف وهو ما رل عن رتبة
 الحسن والمرفوع ما ثبت بالنبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل اساده أولا والموقوف
 ما ثبت للصحابي والمقطوع ما ثبت للتابعى والعالي ما قبل رجليه والنازل ما كثرت
 رجاله وقوله وكيفية العمل الخ بالرفع عطف على أحوال وكيفية العمل أقسام منها المقررة
 على الشيخ والسمع منه والاجازة وغير ذلك وكيفية الاداء نابعة لكيفية العمل وقوله
 صفات الرجال أى من عدالتهم وقوله وغير ذلك رواية الحدِيث بالمعنى ورواية الاكبر
 عن الاصاغر . وقد حدد أيضا بوجه آخر بأنه علم يعرف به أحوال الراوى والمروى
 من حيث القبول والرد وقد عرفت ان الأحوال اما مشتركة بينهما أو خاصة بأحدهما
 . وموضوعه الراوى والمروى من حيث ذلك وإنما كان موضوعه ما ذكر لانه يثبت
 فيه عن عوارضه الذاتية فان التعريف المتقدم يؤخذ منها مسائل فانه يؤخذ من
 تعريف الحسن مثلا قاعدة وهى ان المحتوى على الاتصال والعدالة والضبط القبر التام

وخلع الشذوذ والعلّة القادحة الحسن • وفائدته معرفة ما يقبل ويرد من ذلك • وغايته
 عدم الخطأ من المكلف في نقل ذلك • وفضله انه من أشرف العلوم اذ به صان المكلف
 عن الخطأ فيما تقدم • ونسبته انه من العلوم الشرعية • وواضعه ابن شهاب الزهري
 في خلافة سيدنا عمر بن عبدالعزيز بامر به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بعائنه عام لانه
 المجد لهذه الامة أمر دينها في المائة الثانية وقد أمر أتباعه العالمين بالحدّث بجمعه
 ولولا هراضع الحديث ولذلك دخل الضعيف والشاذ ولو كتب في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم لكان مضبوطاً مثل القرآن • واصله علم الحديث دراية • واستداده من تتبع
 أحوال نقل الحديث • وحكمه الوجوب العيني على من اقرءوا الكتاب في عند الله مد
 • ومسائله قضايا التي تطالب نسب مجموعها الى موضوعاتها كقولك ما أنشئني الى النبي
 صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً حديث وكقولك ما أنصلي اسناده ولم يشذ ولم
 يعمل صحيح والحل في الاولى حمل على نفس الموضوع لان ما أنشئني الى النبي صلى الله عليه
 وسلم عني المروى في الثانية على نوع الموضوع وهكذا يقال في التي فهذه قضايا باحثة
 عن العرض الذاتي للموضوع فتجعل كبرى لصعري موضوعها جزئى من جرات موضوعها
 • وأما علم الحديث رواية فغده علم يشتمل على نقل ما أنشئني الى النبي صلى الله عليه وسلم
 قولاً أو فعلاً أو تقريراً أى مسائل جريئة تشتمل على رواية ذلك وضبطه وتحريره فانظر
 • وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته • وفائدته
 العصمة عن الخطأ في نقل ذلك • وغايته الفوز بسعادة الدارين • واصله انه من أشرف
 العلوم لانه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أقواله وأفعاله وتقريراته
 • ونسبته انه من العلوم الشرعية • وواضعه وحكمه كالذي قبله • واصله علم الحديث رواية
 • واستداده من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته أى عدم انكاره على
 ما فعل بخبرته وأوجه وعزمه على ما فعل في شيبته عند بلوغه اليه • ومسائله قضايا التي
 تطالب نسب مجموعها الى موضوعاتها كقولك قال عليه الصلاة والسلام اعلموا الأعمال
 بالنبات وانما الكل امرئى ماوى فهذه مسائل جريئة لأقواله كذالك فلا يكون علم الحديث
 رواية قنناً وأصولاً (تنبيه) • اختلف في أسماء العلوم كعلم الصرف والقوف قيل ان الاسم
 مجموع المضاف والمضاف اليه الا ان المصنف قد يحد في كثرة الاستعمال فيقال الصرف
 والصرف كيقال في شهر رمضان رمضان وقيل المضاف اليه وحده وأنشئني لفظ علم اليه
 اضافة بيان به كافي شجراً أو ليعلم من أول الامر جنس المضاف اليه ويرجع هذا بكثرة
 حد في لفظ علم اذ لو كان جزاء العلم لما حد في لان الاعلام مصونة عن التغيير • (حاشية)
 ما تقدم من الكلام فهو بالنسبة الى المقدمة المتوقف عليها النزوع وهي مقدمة العلم
 وأما مقدمة الكتاب فهي جملة من الكتاب قد تأسست أمام المقصود لارتباطها به أو ارتفاع
 بها فيه سواء توقف عليها أم لا كقدمة جمع الجوامع والتحصيل وينبغي التسليم على جهة
 ارتباط هاتين المقدمتين بالمقصود من الكتابين كما سبق التسليم على جهة توقف النزوع

على مقدمة العلم وفما يحق الاثنتين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فصاحب جمع الجوامع
 اغاير الحكم في المقدمة بقوله خطاب الله تعالى المتعلق بقول المكلف من حيث انه
 مكلف لان الاسولى يشبه تارة وبفيه اخرى أى يشبه بعد البعث وبفيه قبلها الانتفاء
 لازمه حينئذ من ترتب اثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبشركم رسولاً
 أى ولا متدين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر عقاب له من العذاب واثبات الشئ أو نفيه
 حكم بثبوته أو انتفائه والحكم بأشئ أو عاينه فرع عن تصوره والذى والاثبات في الحقيقة
 انما هو باعتبار التعاقب التبعيى واتى بقوله وشكر المذموم واجب بالشرع لا بالعقل فها مع
 كونها مسئلة فقهية لا فادذان لادليل عند أهل السنة ثبت الحكم الذمى سوى الادلة
 انشريعة وان الادلة عند غيرهم تزيد على ذلك كقول المصنف بالعقل وذكر قوله
 والصواب امتناع الخفاء لبيان ان متعلق الحكم الذى ثبت في انفس تارة ونسقى اخرى هو
 البالغ العاقل غير المغفل الخ وذكر قوله ويتعلق الامر بالمعذور متعلقا معصوا ياتى بها
 اشارة الى ان الامر ليس قاصر على الموجود بل يتعلق به بالمعذور لكن تعلقه به في حالة
 عدم تعلقه بالوجود بعد وجوده فغيرنا فان قلت كيف أثبت ان الامر يتعلق بالمعذور
 ونفيه تعلقه بالغافل مع ان عدم تعلقه به يكون أولى من عدم تعلقه بالغافل قلت الامر الذى
 نفي تعلقه بالغافل هو التبعيى والامر الذى أثبت له عدمه هو الصلوى وفرق بينهما
 وذكر قوله فان اقتضى الخسب الفعل اقتضا جازما فيجب أو غير جازم فذهب الخ
 بتقسيم الحكم ونسبته الى الاحكام التكليفية والوجوبية التى يشبهها الاولى تارة وبفيه
 أخرى وذكر قوله والفرض والواجب مترادفان خلافا لابي حنيفة لبيان ان اختلاف
 الدليل بالقطعية والظنية لاوجب اختلاف مدلوله خلافا لابي حنيفة حيث قال ان ثبت
 الفعل بدليل ظنى فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقروا
 ما ينسى من القرآن أو بدليل ظنى كسبح الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة
 اثباته بمجرد النصين لصلاته لمن لم يقرأ بها تحفة الكتاب فلا فرق بين الفرض والواجب
 وذكر قوله ويخص الاجزاء بالمطلوب وقيل بالواجب لبيان انه اذا وقع في الدليل لفظ
 الاجزاء يحمل على الواجب والمندوب أو على الواجب فقط قتال ما يجوز حمله على الامر من
 حديث أربيع لا تجزئ في الانشأ ومثال ما يحمل على الوجوب فقط لا تجزئ صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها أم القرآن ولما ذكر الحكم وما يتعلق به ذكر تعريف الدليل المطبق على
 موضوع الفن وما يتعلق به من النظر والادراك فقال والدليل ما يمكن التوصل به
 النظر نفسه الى مطلوب خبرى الخ وتعريف الحد المقابل للدليل حتى يقاس عليه ما أتى في
 المقصود من الحدود هل هي منطقة على تعريف الحد حتى يكون حدوداً أولاً ثم ذكر
 احدى عشرة مسئلة وخاتمة فيها فقال • مسئلة الحسن المأذون واجبا أو مندوباً أو مما حائى
 الحسن فعل المكلف المأذون فيه حال كونه واجبا أو مندوباً أو مما حائى ان الحسن
 ما حائى الادلة الشرعية ودلت على اذن الشارع فيه لا ما حائى العقل كقالت المعتزلة

• مسألة جاز الترك ليس واجب اشارة الى ان دليل جواز الترك دليل على عدم الوجوب فقوله تعالى فن كان منكم منكم ايضا وعلى سفر فعدة من ايام أخر دليل على عدم وجوب الصوم عليهما وأوجبه أكثر الفقهاء بقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه رهؤلاء شهدوه وجوز الترك لهم للعذر وأوجب بأن شهدوا الشهر وجوب عند انتفاء العذر مطلقا وقوله فيها والاصح ليس المستدوب مكلفا به وكذا المباح اشارة الى انه لو بقاء في الدليل لفظ التكليف لا يشمل المندوب والمباح كما في قوله تعالى لا تكلف الله نفسا الا وسعها أي لا يلزمها الا بما في طاقتها الا ان التكليف على الاصح بمعنى الزام مائة كافة وقوله فيها والاصح ان الوجوب اذا نسخ في الجواز أي عدم المخرج اشارة الى انه لو نسخ دليل وجوب أمر بقي جوازه بمعنى عدم المخرج المصادق بالاباحة أو التنبؤ أو الكراهة اذ لا دليل على تعيين أحدها • مسألة الامر واحد من أشياء يوجب واحد الا بغيره وثبت منه انه لو جاء دليل بطلب أشياء على التخيير ككفارة العين فالطلب واحد لا بغيره • مسألة فرض التكليف مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله أي فالمتصور اليه أولا بالذات هو الفعل والفاعل انما ينظر اليه تبع الضرورة توقف الفعل على فاعله وتخرج فرض العين فانه منقول اليه بالذات الى فاعله والفرض منها ان متعلق الوجوب الذي يشبهه الاصولي نارة وينفيه أخرى بقسم الى أمرين فرض كفاية وفرض عين • مسألة الاكثر ان جميع وقت الطهور ونحوه وقيل لانه أي الاكثر على ان الخ فاذا أتى بالمأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت الذي حدد له الشارع كان مثله لا لاخر فبقية ارتباطه وتعلقه بالامر المبحوث عن حاله في الاصول من جهة ان الامثال للامر حاصل ففعل المأمور به في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد لا محذور به • مسألة المشدود الذي لا يتم الواجب المطلق الا به واجب أي اذا دل دليل على وجوب شيء وتوقف وجود ذلك الشيء على شيء آخر يكون ذلك الشيء الاسترخاء واجبا ايضا بهذا الدليل فخرج بالمقدور وغيره كمنصور والود في الجمعة فلا يجب تخصيصه بالمطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة فان وجوبه متوقف على النصاب فلا يجب تخصيصه • مسألة مطلق الامر لا يقول المذكورة أي فلو أمر بشيء بعض جزائه مذكروه كاصلا في الاوقات المذكورة ولا يكون الامر شاملا • مسألة يجوز التكليف بالمال مطلقا أي لذاته أو لغيره الفرض منه بيان ان الحكم الذي يشبهه الاصولي نارة وينفيه أخرى أي من حيث التعاقب يجوز تعلقه بالمال مطلقا بل وقع تعاقبه بالفعل بالمتنع بالغير كما في الناس باليمان مع قوله تعالى وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين كما فاده بقوله والحق وقوع المتنع بالغير بالذات • مسألة الاكثر ان حصول الشرط الشرعي ليس مطلقا في صحة التكليف أي فيصح التكليف بالشرط وحال عدم الشرط فالدليل المقيد للتكليف بشرع عن الفروع كالصلاة منسحب على الكافر ومتعلق به مع انتفاء الشرط الشرعي من الاعيان لرفقها على النية التي لا تصح من الكافر • مسألة لا تكليف الا بفعل الفرض منه انه لو دل الدليل على طاب غير فعل كالاقتادات لانهم من قبيل الكيفيات النفسانية فالملاب في الحقيقة

أسباب المقدورة كالتفات الذهن والنظر وتوجيه الحواس وهذا بناء على عدم جواز
 التكليف بغير المقدور • مسئلة يصح التكليف بوجود معلوما لمأمورائه مع علم
 الأمر وكذا المأمورين الأظهر انتفاء شرط وقوعه عند وقوعه كما مر رجل يصوم يوم علم موته
 قبله خلافا لإمام الحرمين والمعتزلة أي يصح التكليف حال كونه كأنما مع علم الأمر وكذا
 المأمور أيضا في الأظهر انتفاء شرط وقوع المأمور به عند وقوعه كما مر رجل يصوم يوم علم
 موته قبل ذلك اليوم للأمر فقط أوله وللمأمورين توقف من الأمر فانه علم في ذلك انتفاء
 شرط وقوع الصوم المأمور به من الحياة والتميز عنه وقته وبوجوب التكليف حال كونه
 معلوما لله أمور تنبى الأمر المسجوع له الدال على التكليف فكلامه متضمن لمستثنين
 أشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف وغناه بقوله مع علم الأمر الخ وإلى الثانية بقوله وبوجود
 وغناه بقوله معلوما لمأمورائه وفي كلامه نشر على غير ترتيب اللف وقال إمام الحرمين
 والمعتزلة لا يصح التكليف مع ما ذكرنا انتفاء الفائدة ولا يعلم المأمور بشئ أنه مكلف به عقب
 سماعه للأمر به لأنه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته أو عجز عنه فلا يتحقق التكليف
 فلا يتحقق العلم لعدم الخطأ فلهذا يجب عن الأول وجود الفائدة وهي الانتفاء للأسباب
 والعزم على الفعل أو التبرك لكن هذا لا يظهر مع علم المأمور أيضا لانتفاء الفائدة الموجودة
 حال الجهل بالأمر وعدمه يعني المتأخرين بأنهم موجودون بالعزم على التدبير وجود شرط
 لا يتقبل لأنه لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتدبير وجوده وعن الثاني بأن شرط الموت
 أو العجز لا يفيان التكليف حتى يتحقق العلم بعينه أنه يقع بذلك اتفاق الأمر الدال
 على التكليف ولا يحق ارتباط هذه المسئلة بالحكم الذي هو متعلق نظر الأولى • (مختم)
 الحكم قد يتعلق بأمرين على الترتيب فبحرم الجمع أو بإباح أو بيسن أي كالحكم المذكي والبيته
 فإن كلامهما لا يجوز كله لكن جواز كل البيته عند العجز عن غيرهما فيجمع بينهما
 وكلا الوضوء والتميم فانه اجازان وجواز التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجنب بينهما
 كان فيهم لطوف بطنه من الوضوء من عمت ضرورته محل الوضوء ثم توشأ منه لانتفاء بطلان
 التيمم وإن بطلت نفسه فوضوؤه ويكفي كقارة الوقاع فإن كلامه هو واجب لكن يجوز
 الاطعام عند العجز عن الصيام وجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن الجمع بينهما
 فالعزم فائدة أن الحكم لا يلزم أن يكون متعلقا بشئ واحد والله أعلم • وصاحب التلخيص
 عرف في مقدمته فصاحته المفرد بأنهم أخلوه من تنافر الحروف والعراية ومخالفة القياس
 لتوقف معرفة فصاحته الكلام عليها وفصاحته الكلام بأنهم أخلوه من ضعف التأنيف
 وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتهم لتوقف معرفة بلاغة الكلام عليها فكان لما ذكر في
 تعريف فصاحته المفرد وفصاحته الكلام أدخل في البلاغة وارتباطها وعرف بلاغة
 الكلام بأنهم أمطابقتها لمقتضى الحال لأنهم ادركوا علم المعاني فانه يبحث عن الكلام من حيث
 المعاني الثواني والأغراض الداعية إلى الخصوصيات المؤدية إلى البلاغة التي بها يعرف
 إعجاز القرآن ثم قسم مقتضى الحال إلى مراتب متفاوتة في الحسن لانه مدار بلاغة الكلام

قوله تنافر الحروف
 كتنشيرات والفراية
 كالجرى ومخالفة القياس
 كالأجل ونهت التأنيف
 كضرب علامة زيد
 وتنافر الكلمات كقوله
 وقبح حوب البيت والتعقيد
 كقوله وما مشه في الناس
 البيت اه مؤلف

فانه عظمة تكون الكلام بانواعها بعد ما فكان لما ذكر في المقدمة ارتباط بعلم
المعاني ومعلوم ان الاعتماد بالبيان عند البقاء انما هو بعد معرفة العلاقة كمال
الاعتماد بالتصديق العرضي انما هو بعد التصديق الذاتي فالإبلاغ والمداخل فيها ما ذكر
في المقدمة يصحكون مرتباً بالبيان والبدء به وله دخل فيها وما عرفت فصاحة المتكلم
والاعتماد استيعافاً لاقسام الفصاحة والبلاغة فانه يوسف المتكلم بافصاحه كما يوصف
في المقدور والكلام والبلاغة كما يوصف في الكلام أيضاً لما ذكر في المفصول الحكم عليهما
بحكم يكون ذكرهما فيه على بصيرة من ضرورهما لانه ذكر لمعلوم الحقيقة والله سبحانه
وتعالى أعلم والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وسلم

تبيينه سبق في سطر ١٥
من الصفحة الرابعة في
تحريره المتبادر له الاخت
يتولى التمهيد وسواء
الاختلاف بقول الله يركب
الاصول

يقول القبر أحمدر وان أماءه جدمر . ولما دى الاشياء الدليل نجاها والصلاة
والسلام على ان واسطه في كل جمعة وصلت . . . من حريسات الامور وكلياتها . وعلى آله
الهادين راجحاه الراشدين قدسهم طوع كتابه حقة البقية الموسومة بالبيان الصريح
المشهور انما هو الارضية طهر العالم اخر من المنازل الثمينة الشيخ صراحو يحيى
الشافعي الذي شهد فضله وضع حديثه في العالم في اوسع من حتى كان في يدان الامم
ساجداً على غيرة محمد في حسن سيره . سادوا بالادب والخدمة علامة الزمان بفرس
العصر والاولان ذي العفة المبيحة والفضيلة الشريفة من اعين بعد له الداني
والعاصي حبيب العلوم والمعارف حجة الشيخ محمد الا اني ساقطه بشوقه . وانما
على مشروعه ومساعد محو طائفة الالهية مشهوراً بالزينة العبدانية وكان ذلك
في المطبعة الحسنية المنشأة بخوش عطفى جمالية ودمر الخيرة لصاحبها الفاضل الاجاز

اكاملين الامميين حضرة السيد محمد حسين الشهاب رحمه الله الشيخ محمد

عبد الواحد الطوبى وذلك في واسط شهر رجب طهرام من عام

سنة ١٣٠٥ هجرية على ما يها . كمال الصلاة وانتم

اتصية ما تحلى الاقنى بجلية هلاله

ونجلى السدري

حله كاله

آمين



